الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، الطور الثاني
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الاستثمارية

دراسة حالة -مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج-

إعداد الطلبة:
- حسام دحموني
- أحمد البشير خضور

إشراف الأستاذ(ة):
- سهام مانع

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

شكر وتقدير

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على رسولنا الكريم،

في البداية أشكر الله عز وجل على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

ومنها توفيقه لي على إتمام هذا العمل.

يشرفنا من هذا المقام، أن نتوجه بكلمة الشكر إلى الوالدين العزيزين الذين أعانونا وكانوا دعمنا الأول على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح وإكمال الدراسة الجامعية والبحث، و إلى جميع أساتذتي الكرام كما أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذتي مانع سهام المشرفة على هذه المذكرة التي حظيت بإشرافها وما بذلته معنا من جهد وما أسدته لنا من نصح وإرشاد وتوجيه بأسلوب راق ومتواضع وخلق رفيع متحلية بالصبر والعمل فجزاها الله خير الجزاء وأمد في عمرها ومتعها بالصحة والعافية، و إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز وإتمام هذا العمل.

إهداء

بسم الله، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، و الصلاة والسلام على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد: أهدي عملي إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات . إلى من ضحت بسعادتها من أجل سعادتي إلى أول نور لمحته عيناي ...و أول اسم نطقته شفتاي إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء..إلى أغلى إنسان في الوجود، أمي الحبيبة.

وإلى ما كان حبه واهتمامه قوام عزيمتي، إلى ضياء حياتي أبي الغالي حفظه الله ورعاه.

إلى كل إخوتي نور الاسلام و بسام وإلى جميع أقاربي....

إلى ، أصدقائي و إلى كل من شجعني بكلمة طيبة طيلة مشواري...

إلى كل طالب ومحب للعلم...

إلى الجميع دون استثناء...

حمموني حسام

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ السموات وملئ الأرض وملئ ما يشاء ربنا ويرضى أن أنعم علينا بتسهيل المبتغى ووفقنا لإتمام هذا العمل و الصلاة والسلام على الرحمة المهداة محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله الطاهرين وبعد:

أهدي ثمرة جهدي إلى التي حملتني صغيرا وأمطرت أيامي بالأدعية والأماني وصبرت على تربيتي وتحملت آلامي إلى أمي الحبيبة

إلى سندي وقوتي الذي كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني صغيرا إلى من أحمل اسمه أبي العزيز حفضه الله ورعاه وجعل الجنة متقلبه ومثواه، إلى من تقاسموا معي عبئ الحياة إلى الشادين على عضدي والمشاركين في أمري إخوتي الأعزاء

إلى كل من علمني حرفا وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم و الشكر موصول إلى أستاذتنا ومعلمينا ومشايخنا ونخص بالذكر أستاذتنا المشرفة

إلى كل من أحبني وأحببته في الله أصدقائي وأبناء حي السلاحف إلى كل فرد منهم باسمه

إلى كل عزيز لم يذكر خلال هذا الإهداء فاسمه منقوش في القلب إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

خضور احمد البشير

ملخص

تعتبر المشاريع الاستثمارية من القطاعات البالغة الأهمية والتي تنطوي ضمن النسيج الاقتصادي سواء للدول المتقدمة أو النامية نظرا لما تتمتع به من خصائص تسمح ببعث نوع من التوازن في النشاط الاقتصادي كبعث منتجات جديدة وخلق الوظائف وزيادة الدخل والمساهمة في إرساء التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من الأهمية التي تتمتع بها إلا أن المشاريع الاستثمارية تعاني مجموعة من التحديات و المشاكل كتعقيد بيئة الأعمال ومشاكل التمويل، نقص الخبرة والتكوين لدى المستثمرين وقوة المنافسة وصولا لقدرة المستثمرين على تحويل الفكرة إلى مشروع استثماري قادر على النمو والاستمرار.

وقد تناولنا في دراستنا هذه حاضنات الأعمال التي تعمل على توفير الخدمات والتسهيلات والدعم والمرافقة لأصحاب المشاريع الاستثمارية إلى أن تصبح هذه المشاريع قادرة على الاستمرار والمنافسة في المحيط الخارجي،وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة مرافقة إيجابية نسبيا لحاضنات الأعمال في دعم المشاريع الاستثمارية كما نوصي على تطوير دور مشتلة برج بوعريريج وإيجاد

توليفة بينها وبين الهيئات الداعمة للمشاريع الاستثمارية،وذلك لديمومة واستمرارية وترقية هذه الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: حاضنات الأعمال، المشاريع الاستثمارية، مشتلة برج بوعريريج، مشتلة المؤسسات.

Summary

Investment projects are critical sectors that are involved within the economic fabric of both developed and developing countries because of their characteristics that allow for a kind of balance in economic activity such as the creation of new products, job creation, income growth and contribution to sustainable development.

In our study, we have addressed business incubators that provide services, ease, support and accompaniment to investment entrepreneurs until these projects are able to continue and compete in the outer environment, concludes the existence of a relatively positive accompanying relationship with business incubators in support of investment projects and we recommend the development of the role of the nursery of Bordj BouArreridj and find a combination between them and the bodies supporting investment projects, in order to permanence and durability and upgrade the latter.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير.....	VII
إهداء.....	VII-VII
ملخص.....	VII
فهرس المحتويات.....	VII-VII
فهرس الجداول.....	VII
فهرس الأشكال.....	VII
مقدمة.....	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري.....	**01**
تمهيد.....	**02**
المبحث الأول: مدخل نظري لحاضنات الأعمال.....	**03**
المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال.....	**03**
الفرع الأول: مفهوم حاضنات الأعمال.....	**03**
الفرع الثاني: نشأة حاضنات الأعمال.....	**04**
المطلب الثاني: خصائص حاضنات الأعمال وأبرز أهدافها.....	**07**
الفرع الأول: خصائص حاضنات الأعمال.....	**07**
الفرع الثاني: أهداف حاضنات الأعمال.....	**07**
المطلب الثالث: تصنيفات حاضنات الأعمال وآليات عملها و طرق تمويلها.....	**08**
الفرع الأول: تصنيف حاضنات الأعمال.....	**08**
الفرع الثاني : آلية عمل حاضنات الأعمال و الخدمات التي تقدمها.....	**10**
الفرع الثالث : طرق تمويل حاضنات الأعمال.....	**11**

المطلب الرابع: عوامل نجاح حاضنات الأعمال وما معوقاتها.....	12
الفرع الأول: عوامل نجاح حاضنات الأعمال.....	12
الفرع الثاني: معوقات حاضنات الأعمال.....	13
المبحث الثاني: عموميات حول المشاريع الاستثمارية.....	14
المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية.....	14
الفرع الأول: مفهوم المشروع الاستثماري.....	14
الفرع الثاني: أهمية المشروع الاستثماري.....	15
المطلب الثاني: عناصر المشاريع الاستثمارية وأهدافها	15
الفرع الأول: عناصر المشروع الاستثماري.....	15
الفرع الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية.....	16
المطلب الثالث: خصائص المشاريع الاستثمارية وأنواعها.....	16
الفرع الأول: خصائص المشاريع الاستثمارية.....	16
الفرع الثاني: أنواع المشاريع الإستثمارية.....	17
المطلب الرابع: عملية تقييم المشاريع الاستثمارية ومصادر تمويلها.....	19
الفرع الأول: أسس ومبادئ عملية تقييم المشاريع الاستثمارية ومراحلها.....	19
الفرع الثاني: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية.....	22
خلاصة.....	26
الفصل الثاني: دراسة حالة مشتلة المؤسسات لبرج بوعريريج.....	27
تمهيد.....	28
المبحث الأول: ماهية مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج.....	29
المطلب الأول: تعريف مشتلة المؤسسات وهيكلها التنظيمي.....	29

الفرع الأول: تعريف المشتلة.....	29
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج.....	29
المطلب الثاني: شروط وإجراءات الانتساب وكيفية الالتحاق.....	31
الفرع الأول: شروط الانتساب.....	31
الفرع الثاني: إجراءات الانتساب.....	31
الفرع الثالث: كيفية الالتحاق.....	34
المطلب الثالث: المهام والخدمات التي تقدمها مشتلة المؤسسات وابرز أهدافها.....	34
الفرع الأول: مهام وخدمات مشتلة المؤسسات.....	34
الفرع الثاني: أهداف مشتلة المؤسسات.....	35
المبحث الثاني: واقع مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج.....	36
المطلب الأول: مقارنة أهمية و أهداف الحاضنات مع مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج.....	36
المطلب الثاني: إحصائيات المشاريع التي تم احتضانها في المشتلة.....	37
المطلب الثالث: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المستحدثة لكل من ANDE, ANJEM CNAC	38
الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANDE.....	38
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANJEM.....	42
الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC.....	46
خلاصة.....	49
الخـاتمة.....	50
قائمة المراجع.....	53
قائمة الملاحق.....	57

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1)	الخصائص الرئيسية لنموذجي حاضنات الأعمال في الثمانينيات والتسعينيات	05
الجدول (2)	إحصائيات المشاريع التي تم احتضانها في مشتلة برج بوعريريج	37
الجدول(3)	المشاريع الممولة و المناصب المستحدثة من 2009-2020	41
الجدول(4)	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة حسب قطاع النشاط وعدد المشاريع الممولة والمناصب المستحدثة	44
الجدول (5)	جهات التمويل وعدد الملفات الموضوعة لديها و عدد الموافقات التي تم منحها	45
الجدول (6)	المشاريع الممولة من طرف CNAC	47

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنـوان الشكـل	الصفحة
شكل (1)	مراحل تطور حاضنات الأعمال	06
الشكل (2)	أشكال التمويل الخارجي	24
الشكل (03)	الهيكل التنظيمي لمشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج	30
الشكل (04)	إجراءات الانتساب للمشتلة	32
الشكل (05)	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية	40
الشكل (06)	عدد المشاريع الممولة لدى ANDE مع نوعية التمويل الذي تم اختيار	42
الشكل (07)	عدد المشاريع الممولة حسب كل قطاع	44
الشكل(08)	عدد الملفات الموضوعة لدى جهات التمويل وعدد الموافقات التي تم منحها من كل جهة تمويلية	45
الشكل(09)	عدد المشاريع الممولة حسب كل قطاع	48

المقدمة

المقدمة

تعتبر المشاريع الاستثمارية أحد الأركان الأساسية في عملية التنمية وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بصورة أعم و أشمل، وذلك لما تتمتع به من خصائص كسهولة الإنشاء والانتشار الجغرافي وطلبها لليد العاملة، حيث أن حقيقة الاستثمار تتمثل في كيفية المزج بين مجموعة من الموارد مادية كانت،مالية وطبيعية،لغرض تحقيق المنفعة سواء كانت فردية أو عامة وهذا كله يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى سلامة اتخاذ القرار عند إنشاء المشاريع الاستثمارية.

ونظرا لأن بعض المشاريع الاستثمارية وخاصة الصغيرة تمتاز بالهشاشة وتفتقر إلى رؤية واضحة مسبقة لما ستكون عليه، وافتقاد معظمها إلى إستراتيجية تنموية واضحة المعالم بالإضافة إلى المنافسة الشرسة التي تجدها في مراحلها الأولى، كان البد من خلق وسيلة فاعلة من أجل دعم المشاريع الاستثمارية ومساعدتها في مرحلة الانطلاق حيث تعتبر حاضنات الأعمال من أبرز المنظومات فاعلية ونجاحا، والتي تم الاستعانة بها في مختلف دول العالم على حد سواء، وترجع إقامة حاضنات الأعمال في الأساس لمواجهة الارتفاع في معدلات فشل وانهيار المشاريع الاستثمارية في بداياتها، حيث أن الفكر الرائد في حاضنات الأعمال بني على أساس تطوير آلية تعمل على احتضان أصحاب المشاريع داخل حيز مكاني محدد يقدم خدمات أساسية مشتركة وجملة من التسهيلات واليات المساندة والاستشارة، حتى تتمكن هذه الأخيرة من القدرة على التماشي مع بيئتها الخارجية وامتلاكها المرونة اللازمة ودخولها المنافسة وترسيم انطلاقتها.

إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق ونظرا لأهمية المشاريع الاستثمارية والصعوبات التي تواجهها أثناء تأسيسها وفي مرحلة الانطلاق على حد سواء كان اهتمام بحاضنات الأعمال كأحد آليات دعم ومتابعة المشاريع الاستثمارية، وعليه فإنه يمكننا طرح إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الاستثمارية؟

وللإجابة عن إشكالية البحث قمنا بطرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هي المشاريع الاستثمارية ؟، وما هي ابرز خصائصها؟؛
- ما هي حاضنات الأعمال؟، وكيف تقوم بدعم المشاريع الاستثمارية؟؛
- ما هي الخدمات التي تقدمها مشتلة برج بوعريريج؟، وما مدى استفادة المشاريع الاستثمارية منها؟.

فرضيات البحث

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وللإجابة على اشكاليته الرئيسية نقوم بتحديد الفرضية الرئيسية التالية:

توفر حاضنات الأعمال العديد من الخدمات للمشاريع الاستثمارية والتي تساعدها على التطور بشرط أن تكون هذه المشاريع منتمية للحاضنة وذلك من اجل الحصول على خدماتها.

بينما الإجابة على الأسئلة الفرعية تتلخص في الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** المشاريع الاستثمارية فكرة مقترحة تخضع للتقييم الذي يعني احتمال الأخذ بها أو رفضها مطلقا ولديها ميزات أساسية، سعي المشروع الاستثماري لتحقيق أهداف صاحبه، خلق وتفعيل الموارد البشرية و المادية، تتضمن المشاريع الإستثمارية أفكار جديدة؛
- **الفرضية الثانية:** حاضنات الأعمال مؤسسة حكومية أو خاصة تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح، تعمل حاضنات الأعمال على احتضان المشاريع الاستثمارية على عدة مراحل وفقا لشروط؛
- **الفرضية الثالثة:** تقدم مشتلة مؤسسات لولاية برج بوعريريج مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمشاريع المحتضنة لديها من أجل مساعدتها على التأقلم في بيئتها والمنافسة وتجاوز مرحلة الإطلاق.

دراسات سابقة

اولا: دراسات سابقة عربية

يجذب موضوع دور حاضنات الأعمال في مرافقة المشاريع الصناعية انتباه العديد من الباحثين الاقتصاديين فأجريت العديد من الدراسات العالمية حوله، فيما يلي سيتم عرض بعض الدراسات والأبحاث ذات الصلة بهذا الموضوع. المطلب الأول: مسح لبعض الدراسات السابقة العربية في هذا المطلب سيتم عرض بعض الدراسات العربية حول دور حاضنات الأعمال في مرافقة المشاريع الاستثمارية كالتالي:

دراسة منى رضوان عبد الكريم النخالة، الحاضنات التكنولوجية ودورها في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة (2015)، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحاضنة التكنولوجية في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة تناولت هذه الدراسة الإطار النظري موضحة حول مفاهيم الحاضنات التكنولوجية | والمشاريع الصغيرة، كما لاحظت الباحثة أن هناك العديد من المشاكل التي تواجه الحاضنات والمشاريع الصغيرة في فلسطين، توصلت هذه الدراسة إلى أن الحاضنات التكنولوجية تعتبر محرك أساسيا في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة.

دراسة عبد الرزاق خليل وآخرون، دور حاضنات الأعمال في دعم الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية (2006) تهدف الدراسة إلى رفع مستوى الإبداع لدى المؤسسات الصغيرة فهي تقوم بتطوير أفكار

جديدة لتساهم في خلق مشروع إبداعي جديد. تطرقت هذه الدراسة إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة في الدول العربية ثم ربط الباحث بين مفاهيم و أنواع حاضنات الأعمال من خلال مهامها ، أهدافها، أنواعها، توصلت هذه الدراسة إلى ربط المؤسسات الصغيرة بحاضنات الأعمال التكنولوجية والتي تعتبر من الأساليب الحديثة لتجديد الإبداعات و الابتكارات. جاءت دراسة العربي تيقاوي (2018) حول دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك دورا إيجابيا | الحاضنات أعمال المؤسسات المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة في بناء القدرات التنافسية .

كما هدفت دراسة مسعودي عبد الكريم (2018) دور حاضنات الأعمال في مرافقة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلت هذه الدراسة إلى ضرورة توسيع دور حاضنات الأعمال ليشمل شتى المجالات والقطاعات لكي تغطي جميع أنشطة المقاولات مهما كان نشاطها، وكذا تعزيز العلاقة بين حاضنات الأعمال والجامعات ومراكز الأبحاث والأقطاب الصناعية .

كما قام الباحثان بركان دليلة وحايف سي حايف شيراز (2012) بدراسة حاضنات الأعمال كأداة فعالة الدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلت هذه الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال تعتبر من الآليات الهامة والفعالة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تناولت دراسة ميسون محمد القواسمة (2010)، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية. وهذا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصلت الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال لها دور كبير في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وذلك عن طريق تقديم كافة وسائل الدعم للمشاريع الصغيرة والمساهمة في تطويرها بكل ما أمكنها من طاقة .

ثانيا: دراسات سابقة أجنبية

درست إيمان فؤاد شكير وأخرون في بحثهم لدور حاضنات الأعمال في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الشركات في المملكة العربية السعودية (2019)، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن حاضنات الأعمال في معظم الدول العربية باستثناء مصر، لا ترقى إلى المستوى المطلوب إذا ما قورنت مع الدول المتقدمة أوروبا وأسيا رغم أهميتها والدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد الوطني.

كما جاءت دراسة شادي أرشيد مسلم صرايره في دور حاضنات الأعمال في تنمية الاقتصادية والإبداع في الجامعات الأردنية (2021)، باستخدام استبيان فحص أربعة أبعاد لجمع بيانات كما توصلت الدراسة إلى أن دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية والإبداع في الأردن ترتبط الجامعات ارتباطا وثيقا بالعامل الرئيسي "التدريب والاستشارات" بينما "المالية الدعم" بهم أقل.

تقدمت دراسة بايفي إريكسون وآخرون الحضانة كخلق مشترك: دراسة حالة استباقية تطوير أعمال التكنولوجيا (2014)، من خلال دراسة حالة استكشافية تركز حول إدارة حضانة الأعمال من خلال العدسة

النظرية لخلق مشترك، حيث توصلت الدراسة إلى أن المشاركة في خلق قيمة لعميل الحاضنة مشاريع تطوير الأعمال لا تحدث من تلقاء نفسها.

في حين جاءت دراسة خالد عابد داليز دور حاضنات الأعمال في التطوير ريادة الأعمال وإنشاء مشاريع جديدة في قطاع غزة (2009)، تم استخدام النهج النوعي لجمع البيانات من المقابلات وتقارير الدراسة، حيث توصلت الدراسة أن موضوع حاضنات الأعمال وريادة الأعمال جديد على البلدان النامية ولكن يتم إعطاؤها الكثير من المانحين الدوليين وصانعي السياسات.

تمثلت دراسة Omar kadjeri ozdmri وأخرون تقييم آثار حاضنات الأعمال التكنولوجية: إطار عمل مراكز تطوير تكنولوجيا في تركيا (2013)، حيث توصلت الدراسة إلى احتضان الأعمال كبنية تحتية داعمة فعالة للشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في دول عدة.

قدمت دراسة هنادي مبارك المباركي وآخرون الحاضنات والتنمية الاقتصادية والتنويع في الدول النامية (2014)، استخدمت هذه الدراسة نهجا نوعيا يتضمن ثلاث دراسات حالة متعددة من دول البرازيل والصين والهند، حيث توصلت الدراسة أن حاضنات الأعمال تساهم بشكل ايجابي في الدول المتقدمة حيث أنها تعطي نتائج قيمة مثل دعم التنويع الاقتصادي وتسويق التقنيات وتعزيز ريادة الأعمال وخلق فرص العمل وبناء الثروة.

أهمية البحث

تتجسد أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على أحد أهم الآليات المعاصرة في دعم المشاريع الاستثمارية والتي يجب على كل الدول أن تعتمدها على حد سواء والمتمثلة في حاضنات الأعمال، وذلك باعتبارها من بين آليات التي وجدت من أجل مساعدة المشاريع في دورة حياتها خاصة البدايات والمرافقة في تجسيد المشاريع على أرض الواقع، كما تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبها المشاريع الاستثمارية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدول

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية:

- إبراز أهمية حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الاستثمارية؛
- معرفة الدور الحقيقي الذي تلعبه حاضنات العمال كآلية متابعة ومرافقة للمشاريع الاستثمارية؛
- تسليط على الضوء على واقع حاضنات الأعمال على المستوى المحلي و طبيعة الخدمات المقدمة من طرفها؛
- بالإضافة إلى علاقة حاضنات الأعمال مع مختلف الهيئات والقنوات الداعمة المشاريع الاستثمارية ومدى التنسيق بينهم.

معضم للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضية المعتمدة ارتأينا إلى اعتماد المنهج الوصفي الذي يقوم على تقرير مختلف الأدبيات حول المشاريع الاستثمارية وحاضنات الأعمال من جهة، ووصف العلاقة الفنية والإجرائية بين مشتلة المؤسسات والمشاريع الاستثمارية من حيث دور المشتلة في دعم هاته الأخيرة بالاعتماد على الإحصائيات في الإطار التطبيقي، واعتماد المنهج التحليلي ضمن دراسة العلاقة بين دعم المشاريع الإستثمارية ودور حاضنات الأعمال في ذلك.

حدود الدراسة

قمنا بدراسة مشتلة برج بوعريريج كنموذج مقارنة بحاضنات الأعمال عموما، وذلك من خلال الاعتماد على الإحصائيات والمعلومات المقدمة من قبل مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج خلال الفترة 2017-2021.

صعوبات البحث

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بدراسة بحثنا نذكر:

- قلة الإحصائيات الممنوحة من طرف مؤسسة حاضنات الأعمال وتجديدها؛
- قلة التنسيق بين الهيئات التي تمت الاستعانة بها ومحدودية المعلومات الممنوحة المتعلقة بموضوع الدراسة.

تقسيم البحث

استدعت معالجة الإشكالية اعتماد فصلين، حيث سيتم التطرق في **الفصل الأول** مدخل نظري لحاضنات الأعمال وعموميات حول المشاريع الاستثمارية من خلال إلقاء نظرة عامة حول حاضنات الأعمال من مفهوم نشأة خصائص بالإضافة إلى أنواعها وآلية عملها،كما يشمل أيضا المشاريع الاستثمارية كتعريف وأهم عناصرها المبادئ التي تقوم عليها.

أما فيما يخص **الفصل الثاني** فقد تم فيه إسقاط للواقع في مشتلة برج بوعريريج كنموذج حيث سنتطرق فيه لواقع المشتلة في دعم المشاريع الاستثمارية والمقارنة بينها وبين حاضنات الأعمال، بالإضافة إلى تقديم إحصائيات عنها ومختلف الهيئات الداعمة للمشاريع الاستثمارية.

الفصل الأول

مدخل نظري حول حاضنات الأعمال والمشاريع الاستثمارية

تمهيد

إن الإلمام المتزايد بالمشاريع الاستثمارية كقطاع داعم للنشاط الاقتصادي من حيث التوسيع والتنوع والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الأساسية و مساهمة المشاريع الاستثمارية في خلق طاقات اقتصادية بشكل كبير سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة، كل هذه العوامل من شأنها أن تجعل المشاريع الإستثمارية حل من الحلول الاقتصادية للدول خاصة الدول النامية. وعلى الرغم من توافق الآراء حول الأهمية البالغة للمشاريع الاستثمارية في عملية التنمية إلا أنه يوجد إشكال فيما يتعلق بحصر تعريف لها يميزها ويحدد معالمها وأشكالها مما نتج عنه صعوبات في تحديد السياسة الأنسب التي يتم اختيارها من أجل مواصلة النهوض وترقية قطاع المشاريع الاستثمارية، ومن بين أهم الآليات التي من شأنها النهوض بهذا القطاع هي حاضنات الأعمال وسنرى مدى فعاليتها في الدور الذي تقوم به كهيأة داعمة للقطاع.

وعلى هذا الأساس ومن أجل التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية ودور حاضنات الأعمال في دعمها قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: مدخل نظري لحاضنات الأعمال؛
- **المبحث الثاني**: عموميات حول المشاريع الاستثمارية.

المبحث الأول: مدخل نظري لحاضنات الأعمال

ظهرت الحاجة إلى إنشاء حاضنات الأعمال والتي تعتبر من أهم الوسائل التي تدعم وترعى المشاريع الاستثمارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن الحاضنات تقدم خدمات لأصحاب المشاريع الذين يفتقرون إلى المقومات المادية والإدارية وتقوم برعايتهم أين تتيح لهم الفرصة في إقامة مشاريع استثمارية متكاملة فور تخرجهم من حاضنات الأعمال.

المطلب الأول: ماهية حاضنات الأعمال

على الرغم من أهمية المشاريع الاستثمارية كقطاع داعم إلا أن نسبة فشلها وانسحابها من بيئة الأعمال يحث على وجود حل جذري يساعدها على البقاء والمنافسة من خلال وجود هيئة تعمل على توجيه وتقديم المساعدة اللازمة والتي أطلق عليها حاضنات أعمال.

الفرع الأول : مفهوم حاضنات الأعمال

تعددت المفاهيم و التعاريف لحاضنات الأعمال سواء على المستوى الدولي و العربي ومسار نشأة هذه الحاضنات على مر الحقب.

أولا: تعريف حاضنات الأعمال

يمكن تناول معنى الاحتضان (incubation) لغويا واصطلاحا، إذ يقصد به لغويا لفظا مأخوذا من جذر الفعل حضن مثلا يحضن الطير بيضة و الأم أطفالها، فيما يقصد بالاحتضان اصطلاحا: أن كلمة الحاضنة مستمدة من كلمة الحضن و الذي يعني تقديم الرعاية والدعم لمن يحتاجه، و تأتي هذه الضرورة من اجل المحافظة على المولود البشري سواء كانت هذه المساعدة مقدمة من والديه آو لمن لهم حق الحضانة. و كثيرا ما يتبادر إلى الأذهان عند سماع مفهوم الحاضنة، الحاضنات الطبية المتواجدة في المستشفيات و التي يتم فيها وضع الأطفال ممن هم بحاجة إلى أجهزة طبية نتيجة لوجود بعض الصعوبات لديهم، ثم يغادر المولود الحاضنة بعد أن يمنحهم أخصائيو الرعاية الطبية شهادة تؤكد سلامته و قدرته على النمو بدون أي مساعدة .

و ينظر إلى حاضنات المشروعات من جانب تشابهها بفكرة المشاتل و التي يتم فيها زراعة النباتات و البذور الصغيرة بحيث تصبح قادرة على النمو و التأقلم مع البيئة و بعدها يتم تحويلها إلى المزارع الأكبر وهذا هو شأن مشاتل الأعمال.

أوردت أدبيات إدارة الأعمال جملة من التعاريف المتناولة لحاضنات الأعمال منها:

- تعرف حاضنات الأعمال بأنها: "حزمة متكاملة من الخدمات و التسهيلات وآليات المساندة و الاستشارة توفرها و لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبراتها و علاقتها للمبادرين الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق؛
- تعرف حاضنات الأعمال بأنها: "مؤسسات تنموية وغير ربحية تسعى إلى دعم المبادرات الفكرية و تقديم المساعدات اللازمة للانطلاق، و ذلك عن طريق تهيئة البيئة المناسبة والتي تستطيع من خلالها المشاريع الحصول على الخدمات و الإجراءات الداعمة ليصبح قادرا على الاعتماد على الذات في سوق العمل؛

- كما عرفت جمعية الاتحاد الحاضنات الوطنية الأمريكية "national business incubators association" حاضنات الأعمال بأنها: "مجموعة من الدعم لأصحاب مشاريع الأعمال الوليدة من اجل العمل على تعجيل النمو و التطور في فترة الانطلاق، من خلال تقديم حزمة من الخدمات و الموارد؛[1]
- بينما يعرف موقع "unatedkingdom Business incubator" حاضنات الأعمال في المملكة المتحدة الحاضنة كالتالي: "مزيج فريد و شديد المرونة من عمليات يتم توفيرها لتطوير الأعمال و البنايات و الناس بقصد رعاية الأعمال الجديدة و الصغيرة في أحرج و أصعب مراحل البدايات.

مما تقدم يتبين أن حاضنات الأعمال عبارة عن منظومة عمل متكاملة تعمل على استضافة المشروعات الجديدة حتى تصل إلى مرحلة النضج و الاستقرار و هذا المكان يوفر جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة و التي تشمل:

- الخدمات الإدارية (إقامة المؤسسات و الخدمات المحاسبية ، إعداد الفواتير ...الخ)؛
- خدمات السكريتارية (معالجة النصوص، تصوير المستندات، استقبال و تنظيم المراسلات و المكالمات الإدارية ...الخ)؛
- الخدمات المتخصصة (استشارة تطوير المنتجات، التعبئة و التغليف، التسعير و إدارة المنتج...الخ)؛
- الخدمات التمويلية (المساعدة في الحصول على التمويل من خلال شركات التمويل أو البرامج الحكومية لتمويل المشروعات الصغيرة...الخ)؛
- المتابعة و الخدمات الشخصية (تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة...الخ).[2]

مما سبق يمكن تعريف حاضنات الأعمال على أنها منظومة عمل متجانسة تعمل على توفير كل السبل اللازمة لزيادة نسبة نجاح المشاريع الاستثمارية من خلال توفير بيئة مناسبة مجهزة بكل الإمكانات والوسائل التي تمكن المشاريع الاستثمارية من الوصول إلى مرحلة النضج والاستقرار من خلال إقامة العلاقات والروابط مع كل عناصر المجتمع[3].

الفرع الثاني : نشأة حاضنات الأعمال

تعود بدايات ظهور حاضنات الأعمال حسب المؤرخين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ظهرت لأول مرة في ولاية نيويورك عام 1959 متمثلة فيما يعرف بـ "مركز صناعات باتافيا" وذلك عندما تراكمت الديون على عائلة الشركة فجاءت فكرة الاستفادة من تأجير الآلات الصناعية و تدريب المصنعين في موقع الشركة، وكان ذلك انطلاقا لتعميم الفكرة و تطويرها إلى تأجير مبنى الشركة و تأجير غرفها ومرافقها للأفراد الراغبين في إقامة المشاريع مع توفير النصائح الإدارية و الاستشارات الفنية، وقد لاقت هذه الفكرة نجاحا كبيرا خاصة أن هذا المبنى كان يقع في منطقة أعمال و قريبا من عدد من البنوك و مناطق تسوق متعدد أو متعددة، هذه المحاولة لإقامة حاضنات الأعمال لم يتم متابعتها بشكل منظم حتى بداية أعوام الثمانينات وتحديدا في عام 1984م، عندما قامت هيئة المشروعات الصغيرة الأمريكية (SBA) بوضع برنامج تنمية حاضنات الأعمال، ثم ارتفع عدد حاضنات الأعمال بشكل كبير خاصة عند قيام الجمعية الأمريكية (NBIA) عام 1985م التي أنشئت من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين وهدفت إلى تنشيط وتنظيم صناعة حاضنات الأعمال.

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة**،دار البصائر للنشر و التوزيع، ص 113-117.

[2] علاء عباس، محمد السلامي، **ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص 153-154.

[3] ميسون محمد القواسمة، **واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال،تحت إشراف عبد الفتاح أبو شكر،قسم إدارة الأعمال،كلية الدراسات العليا والبحث العلمي،جامعة الخليل، فلسطين، 2010،ص 36.

أما في اليابان فأول حاضنة مشروعات كانت عام 1982 م حيث قامت الحكومة اليابانية و الشركات الخاصة الكبيرة بتنفيذ أولى حاضنات المشروعات، ثم قامت بعد ذلك إدارة المدن و الأقاليم المختلفة بإقامة عدد أخر من هذه الحاضنات، أما في الصين فبدأ البرنامج الصيني لحاضنات الأعمال فعليا في عام 1987م.

ثم جاءت دول الإتحاد الأوروبي التي استفادت من تلك التجارب فأقامت أول حاضنة أعمال في أوروبا عام 1986م، أما على المستوى العربي فقد كانت مصر أول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجية تابعة لوزارة الصناعة وذلك في عام 1998م، ثم تلتها باقي الدول العربية التي كانت لها نجاحات متعددة في هذا المجال، وتشير الإحصائيات إلى تزايد وجود حاضنات الأعمال في الوقت الحاضر، ولكن ما شهده العالم في النصف الثاني من التسعينات والذي يعرف بثورة تكنولوجيا المعلومات وما أسهمت به تلك الثورة من تغيير في القواعد الأساسية السائدة في الأسواق وفي صناعة الحاضنات و المتمثل بسرعة الوصول إلى السوق و البقاء فيه، كان العامل الرئيسي في نجاح الحاضنات في عصر الانترنت فنشأت المشاريع المشتركة وتزايدت جاهزية رأس المال وبرزت أحداث كثيرة استدعت الحاجة إلى الإدارة أكثر من الحاجة إلى الجانب الفني و الخبرة، تلك التغيرات السوقية استدعت إنعاش و من ثم إعادة تحديد مفهوم الحاضنات، فإعادة الإنعاش من جديد كان بسبب التزايد الدراماتيكي لإعداد حاضنات الأعمال، أما إعادة تحديد مفهوم الحاضنات فقد استدعته التغيرات الراديكالية المتواصلة التي طرأت على المبادئ الأساسية في النموذج الأصلي لحاضنات الأعمال، ويمكن أن يوضح الجدول التالي أوجه المقارنة الأساسية بين حاضنات الأعمال في الثمانينات و التسعينات من القرن الماضي و الفرق بين خصائص حاضنات الأعمال خلال الحقبتين.[1]

الجدول رقم (01): الخصائص الرئيسية لنموذجي حاضنات الأعمال في الثمانينيات والتسعينيات

الحاضنات في الثمانينات	الحاضنات في التسعينات
ملكية عامة أو شبه عامة	ملكية خاصة
لا تهدف إلى الربح	تهدف إلى الربح
التوجه نحو المجتمع	التوجه نحو الأعمال
الرسوم لأغراض الخدمة	الملكية لأغراض الخدمة
تهدف إلى تقليص كلفة الأعمال	تهدف إلى تقليص الوصول إلى السوق
استخداماتها متنوعة	تركيز محكم و بالأخص على تكنولوجيا المعلومات

المصدر: مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره

من خلال الجدول نلاحظ أن حاضنات الأعمال في فترة الثمانينيات كانت تهدف إلى التوجه نحو المجتمع وليس نحو الربح، أما بالنسبة لحاضنات الأعمال في فترة التسعينات و التي كانت شاهدة على الثورة التكنولوجية مما غير في خصائصها حيث أصبحت تهدف إلى تحقيق الربح و التوجه نحو الأعمال.

بجانب هاتين المرحلتين يشير البعض إلى أن ما شهدته حاضنات الأعمال بدءا من العام 1998م يعد نقطة مفصلية تعبر عن التحول نحو العمل في عصر العولمة، إذ تم التوجه إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح مستفيدة من التطورات الحاصلة في تقنية المعلومات و الاتصالات لتقديم الدعم و الإسناد الذي أسهم في نشوء نوع جديد من الحاضنات يعرف بالمشاريع المستندة إلى المعرفة وقد أسهمت بعض تلك الحاضنات في تحقيق النمو الاقتصادي وأدت هذه التطورات كذلك إلى ظهور أنواع مختلفة من الحاضنات.

[1] مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره. ص 27

ولقد مرت حاضنات الأعمال بعدة مراحل شهدت تطورها على مر الحقب وفيما يلي شكل يوضح جميع المراحل التي مرت بها حاضنات الأعمال وصولا إلى عصرنا هذا:

شكل رقم (01): مراحل تطور حاضنات الأعمال

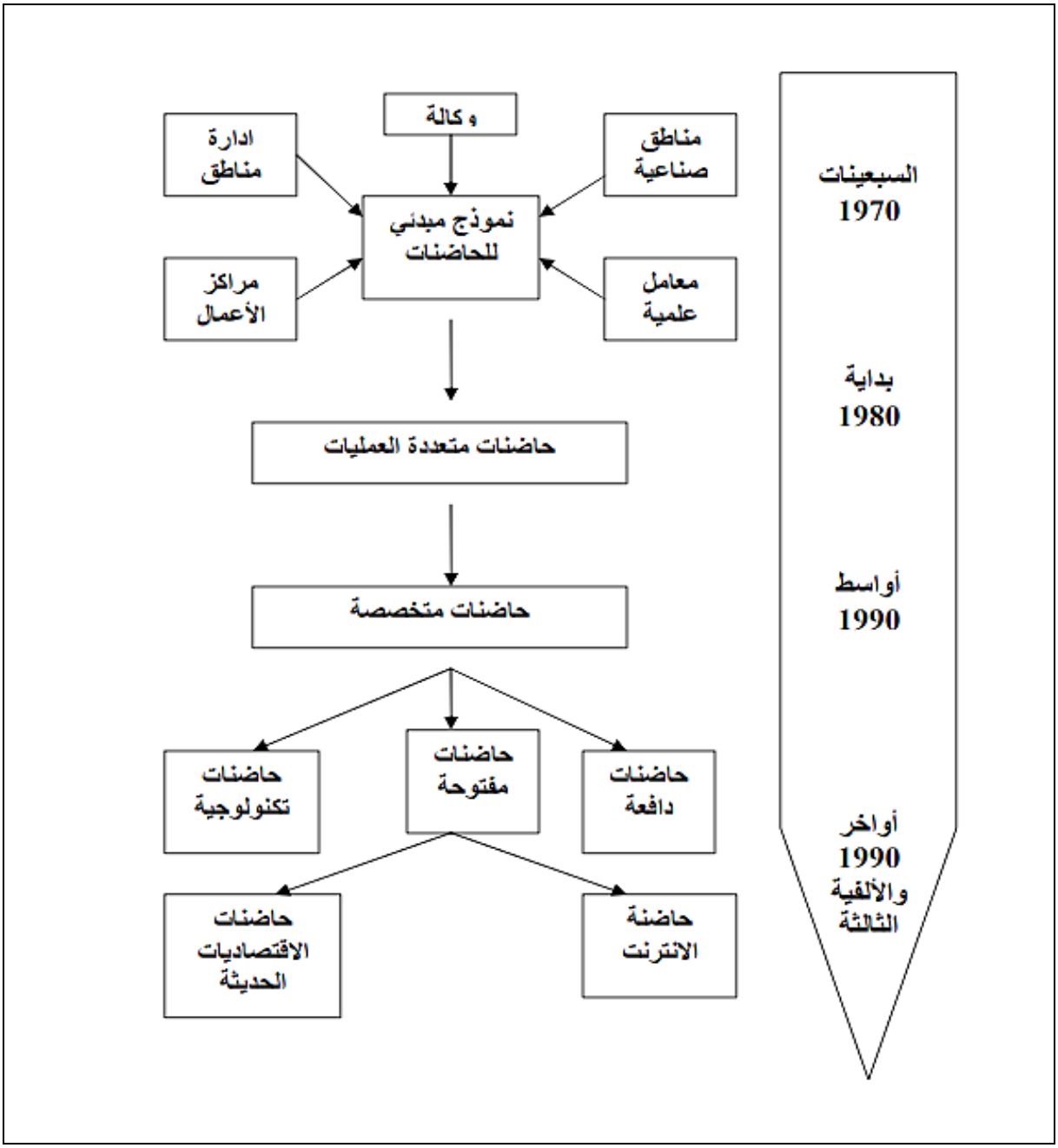

المصدر: مصطفى يوسف كافي ، مرجع سبق ذكره ص 128.

يتضح من الشكل أن فترة السبعينات لم يكن فيها تطور كبير للحاضنات وكان فيها فقط حاضنات بشكلها الأولي، وفي فترة التسعينات وأواخر التسعينات ظهرت الحاضنات المتخصصة وحاضنة الأعمال المفتوحة والتي أصبحت تقدم فيها الخدمات عن بعد وخاصة عن طريق الانترنت، وفيما يخص البرنامج الصيني للحاضنات فقد بدأ فعلياً في عام 1987 .وتشير الإحصائيات الصادرة عن الجمعية الأمريكية (2003) أن عدد الحاضنات على مستوى العالم يتجاوز 3700 حاضنة منها: 1000 حاضنة أمريكية ، 2000 حاضنة في كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا ، 1700 حاضنة في الدول النامية.

المطلب الثاني : خصائص حاضنات الأعمال و أبرز أهدافها

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الخصائص لحاضنات الأعمال بالإضافة إلى الأهداف المسطرة من قبلها.

الفرع الأول : خصائص حاضنات الأعمال

تتسم حاضنات الأعمال بعدة خصائص أبرزها ما يأتي:

- إن الحاضنات قد تكون مؤسسات عامة أو خاصة أو مختلطة؛
- تدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال تقديم حزمة متكاملة من آليات الدعم؛
- قد تكون لها مقر مكاني أو افتراضي فتقدم خدماتها من خلال شبكة الانترنيت،
- تهدف إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما التي تنطوي على قدر من الإبداع والتطور التكنولوجي؛
- قد توفر سكنا لاحتضان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وقد يكتفي بدعم المؤسسات في موقعها.[1]

الفرع الثاني : أهداف حاضنات الأعمال

إن الهدف الرئيسي لبرنامج حاضنات الأعمال هو تكوين العديد من رجال الأعمال أو المنشآت الناجحة والتي تستطيع أن تبقى في السوق وتنمو وتزدهر، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاستثمارية وأهداف على مستوى دعم الاقتصاد الوطني، وبالتالي يمكن اعتبار حاضنة الأعمال كأي مشروع يستطيع أي يستثمر فيه الشخص ويقدم الخدمات مقابل عمولة والتي تعتبر بالنسبة له إيرادات المشروع.

ومن هنا يمكن استعراض أهم أهداف الحاضنات على النحو التالي:

- المساعدة في إقامة مشاريع إنتاجية أو خدماتية تعمل على تقديم خدماتها للمجتمع والعمل على تهيئة المناخ المناسب وتوفير كافة الإمكانيات والتي تعمل على تسهيل إقامة المشاريع؛
- العمل على ربط المشاريع الجديدة مع السوق من خلال تكوين حلقة مشتركة بين هذه المشاريع والمشاريع الموجودة أصلاً ، ويمكن أن تعمل على ربط المشاريع المحتضنة داخل الحاضنة مع بعضها للاستفادة من خبراتها ونقاط ضعفها ، وكيفية التغلب عليها؛
- تهدف الحاضنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية من أجل تنمية الموارد البشرية ، وحل مشكلة البطالة؛
- تشجيع قيام الاستثمارات ذات الجدوى الاقتصادية والتي تساعد الوضع الاقتصادي للدولة على النمو والتطور؛
- العمل على مساعدة المشاريع الصغيرة على تخطي المشاكل والمعوقات الإدارية والمالية والفنية التي يمكن أن تتعرض لها خاصة في مرحلة التأسيس؛
- العمل على توطين الابتكارات والتكنولوجيا من أجل دعم أفكار رواد الأعمال وتحويلها إلى سلع؛
- العمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية ذات الكفاءات العلمية والتقنية العالية؛
- تقييم عمل المشاريع المحتضنة باستمرار من أجل معرفة نقاط الضعف لديها ومحاولة تفاديها في المشاريع الأخرى؛
- العمل على إيجاد ظروف عمل مناسبة من أجل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة لها بما يسمح بتحقيق معدلات نمو وجودة عالية وقدرة على منافسة مثيلاتها في السوق؛

[1] مفيد عبد اللاوي، **حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة**، جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة يومي 4 و 5 ديسمبر 2013، ص 7.

- المساهمة في زيادة معدلات الدخل للأفراد وزيادة عدد المشاريع في المجتمع مما يساعدها على تنمية الاقتصاد المحلي؛
- العمل على حل مشكلات محددة ، حيث يتم في عديد من الدول انتشار بعض الحاضنات من أجل حل بعض المشاكل التي تواجه المجتمع ، وكمثال على ذلك عندما قامت هيئة اليونيدو بالتعاون مع الحكومة الباكستانية بإنشاء أحد الحاضنات بهدف استيعاب الضباط العسكريين الذين يتم إحالتهم إلى المعاش وتدريبهم على المهارات الأساسية لإدارة المشروعات بهدف إقامة شركات جديدة؛
- تدريب أصحاب الأعمال على أسلوب الإدارة الجيدة وكيفية تنمية قدراتهم الإدارية؛
- توفير مكان مؤقت من اجل إقامة المشاريع وهذا يساعدها على تبادل الخبرات والمعلومات بين المشاريع المختلفة في الحاضنة؛
- توفير العديد من الخدمات الاستشارية والمالية الضرورية لاستمرار المشروع أو حتى تأسيسه.

وبشكل عام تقودنا أهداف وخدمات حاضنات الأعمال والمشروعات إلى القول بأن هذه الحاضنات تلعب دوراً بالغ الأهمية في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والاجتماعية وهي تمثل النواة لترجمة الإبداع البشري إلى مشروعات عمل جادة ومنتجة وهي أيضاً تمثل آلية لها اعتبارها في خلق المزيد من فرص العمل.[1]

المطلب الثالث: تصنيفات حاضنات الأعمال و آليات عملها و طرق تمويلها

هناك العديد من التصنيفات المختلفة وذلك راجع إلى الهداف التي أنشأت من اجلها حاضنات الأعمال حيث يوجد العديد من الأنواع لحاضنات الأعمال و التي لها العديد من آليات العمل والعديد من مصادر التمويل.

الفرع الأول : تصنيف حاضنات الأعمال

تطرقت جل الدراسات إلى أنواع حاضنات الأعمال كل من وجهة نظره ويمكن تصنيفها إلى الأتي:

أولا: التصنيف الأول

1- حاضنات الأعمال العامة: وتعني التنمية الاقتصادية الشاملة للمنطقة التي تتواجد فيها من خلال الاستمرار في تطوير الأعمال المختلفة وتخدم هذه الحاضنات الكثير من مشاريع الأعمال بدون تخصص محدد غير أنها تركز على مجالات التجديد والابتكار وتؤسس حاضنات الأعمال العامة لهذا الهدف أصلا أو قد تنشا لخدمة قطاع محدد ثم تتحول إلى حاضنة عامة؛

2- حاضنات الأعمال المتخصصة: تعنى بصفة خاصة بتنمية بعض الجوانب الاقتصادية للمنطقة التي تتواجد فيها من خلال إعادة الهيكلة الصناعية للمنطقة أو تشجيع صناعات معينة فيها أو خلق فرص وظيفية لتخصصات مرغوبة أو لفئات محددة من الباحثين فيها عن العمل أول استقطاب استثمارات من نوع خاص إليها؛

3- حاضنات الأعمال التقنية: وتتخصص بالتكنولوجيا ونشرها وتطوير المنشات المتخصصة فيها والمرتبطة بها وتشجيع ومساعدة وتدريب الأكاديميين والباحثين في مراكز الأبحاث والجامعات ليصبحوا رواد أعمال من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة وتدريبهم وتوفير الخدمات الاستشارية الأخرى اللازمة.[2]

ثانيا : التصنيف الثاني

[1] ميسون أحمد لقواسمة، مرجع سبق ذكره، ص 46-48.

[2] أحمد بن قطاف، **مدى فعالية حاضنات الأعمال في الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير،تحت إشراف حسين رحيم،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص140.

بالإضافة إلى هذه الحاضنات يوجد العديد من الحاضنات ذات أهداف تختلف باختلاف المجتمع و البيئة المحيطة بها، وقد ظهرت حديثا أنواع جديدة من الحاضنات مثل:

- حاضنات متخصصة لمواجهة مشكلات محددة (استيعاب المتقاعدين من القوات المسلحة أو من شركات كبرى منهارة)؛
- حاضنات متخصصة في مجالات فنية أو إبداعية (الوسائط المتعددة، مواد تلفزيونية، تصميمات،...)، هناك عدد من الحاضنات المتخصصة في بعض القطاعات الاقتصادية أو التكنولوجية مثل إحدى حاضنات مدينة مرسيليا الفرنسية التي تتخصص في احتضان أصحاب الأفكار الجديدة في مجالات استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيقات الوسائط المتعددة (صوت وصورة وفيديو). وعادة توفر الحاضنة، كجزء من البنية الأساسية لها، العديد من الأجهزة و المعدات التي تستخدم في هذا المجال وتوفر استخدامها للمشروعات الملتحقة بها؛
- حاضنات متخصصة في أعمال المرأة، على الرغم من أن عوامل إقامة ونجاح الشركة الجديدة لا تعتمد على كون صاحبها رجلا أو سيدة، إلا أن هناك عددا من العوامل الثقافية و العادات المتوارثة التي جعلت من العمل الخاص حكرا على الرجال في كثير من دول العالم (على رأسها العربي والإسلامي)، لذلك و من أجل العمل على تشجيع المرأة ومساندة خطواتها الأولى في عالم الأعمال، فقد عمدت بعض الدول إلى إقامة حاضنات خاصة تلائم طبيعة التخصصات التي تفضلها المرأة، حيث توفر لها التدريب و الإرشادات بجانب برامج التمويل المتخصصة وهناك بعض المحاولات التي لا تزال رهن التجارب في كل من جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية؛
- حاضنات متخصصة في مجالات تصنيعية وإنتاجية وخدمية متنوعة، ظهر هذا النوع من الحاضنات في دول أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية)، وهي حاضنات توفر تجهيزات تلائم أنشطة محددة.[1]

ثالثا: التصنيف الثالث

يمكن تقسيم حاضنات الأعمال إلى عدة أنواع أخرى حسب اختصاصها أو الهدف الذي تنشأ من أجله ونذكر ما يلي:

1- الحاضنة الإقليمية: وتغطي هذه الحاضنة منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية عن طريق استثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة أقليات معينة أو شريحة معينة من المجتمع؛

2- الحاضنة الدولية: تعمل هذه الحاضنة على استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا كما تهدف إلى تشجيع عمليات التصدير إلى الخارج؛

3- الحاضنة الصناعية: تنشا هذه الحاضنات داخل المناطق الصناعية لتلبية احتياجاتها من الصناعات المغذية والخدمات المساندة حيث يتم فيها تبادل المعارف والدعم التقني بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة إلى الحاضنة؛

4- حاضنة القطاع المحدد: تهدف هذه الحاضنات إلى خدمة قطاع محدد مثل صناعة البرمجيات أو الصناعات الهندسية وتدار بواسطة خبراء متخصصين في النشاط المراد التركيز عليه؛

5- الحاضنة البحثية: تنشا هذه الحاضنات داخل الجامعات ومراكز البحث والتطوير وتهدف إلى تطوير أفكار وأبحاث الأساتذة والباحثين بالاستفادة من الورش والمخابر الموجودة بالجامعة أو مراكز البحث؛

6- الحاضنة الافتراضية: وهي حاضنات بدون جدران وتقدم هذه الحاضنات جميع الخدمات المعتادة باستثناء الإيواء أو الأماكن وتعد مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالغرف التجارية والصناعية مثالا على هذا النوع من الحاضنات.[2]

[1] أيمن علي عمر، إدارة **المشروعات الصغيرة**، عربية،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007، ص 98.

[2] أحمد بن قطاف، مرجع سبق ذكره، ، ص 142.

الفرع الثاني: آلية عمل حاضنات الأعمال والخدمات التي تقدمها

أولا: آلية عمل حاضنات الأعمال

تعمل حاضنات الأعمال على تقديم حزمة من الخدمات للمشاريع الريادية الصغيرة،وهذه الخدمات لا تقدم إلا للأعضاء المنتسبين للحاضنة ، فيبدأ الالتحاق بالحاضنة كما يلي:

- تقديم طلبات الانتساب من قبل أصحاب المبادرات من الشباب الذين يحملون أفكار إلى مسئول حاضنة الأعمال، إما مباشرة من خلال زيارة إلي مقر حاضنة الأعمال، أو من خلال الموقع الإلكتروني؛
- تعبئة نموذج أولي يعطى فكرة ومعلومات مختصرة عن: المتقدم ومؤهلاته،خبراته، نوع وطبيعة المشروع المطلوب انضمامه للحاضنة والمساحة المطلوبة وعدد العمال بالإضافة إلى حجم الاستثمار وتقديرا لقيمة القرض المطلوب.
- يتم التأكد من أن تلك المشاريع التي ترغب في الاحتضان على رأسها: اشخاص رياديين، مؤهلين، أصحاب أفكار جديدة واضحة، أن يخدم المشروع المجتمع الذي يتم إنشاؤه فيه ويوفر فرص العمل للأفراد؛
- يتم التأكد من قابلية المشروع للتوسع ويتمتع بمعدل نمو سريع بحيث يسمح له بالتخرج في حدود الفترة الزمنية المحددة له؛
- تتم دراسة الطلب في ضوء المعلومات السابقة والتأكد من أن المشروع يحتاج للدعم من قبل الحاضنة حيث يتم قبول أو رفض المشروع؛
- في حالة قبول المشروع ، يقوم صاحب المشروع بعمل دراسة جدوى اقتصادية بمساعدة مدير الحاضنة ويتم عرض هذه الدراسة على لجنة تسيير الحاضنة لقبول المشروع أو رفضه، ثم يتم التعاقد.[1]

ثانيا: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لأصحاب المشاريع المحتضنة

على رائد الأعمال أن يعرف الخدمات التي تقدمها له الحاضنة حتى يستطيع الاستفادة القصوى منها، وتوفر عملية الاحتضان خدمات وامتيازات تدعم بها المشاريع المنتسبة إليها، وهذا يميز آلية حاضنات الأعمال عن غيرها من آليات دعم المشروعات الصغيرة، خاصة أن كل من الخدمات التالية قد تتوافر بعضها في الآليات الأخرى ولكنها تجتمع في عملية الاحتضان بهدف تسريع معدل النمو للمشاريع المنتسبة وتقليل مخاطر الفشل المحتملة وإكساب المشاريع قيمة مضافة تجعلها قادرة على تحقيق الاستدامة.

وفيما يلي الخدمات والتسهيلات التي تقدمه حاضنات الأعمال للمشاريع المحتضنة:

- المرافق المادية: وتشمل المرافق المادية الخدمات العامة التي توفرها حاضنات الأعمال للمشاريع المحتضنة، وتتمثل هذه الخدمات في مبنى يتوافر فيه جميع المرافق من الشبكات والمساحات المناسبة للمشاريع المحتضنة، والمعدات الهاتفية وأجهزة الكمبيوتر والأمن والحراسة وغرف الاجتماعات ، وتوفر حاضنات الأعمال هذه الخدمات على أساس مشترك لكل المحتضنين لتخفيض تكاليفها العامة؛
- خدمات الأعمال العامة:وتشمل خدمات الأعمال العامة مجموعة من الخدمات المشتركة التي لا غنى عنها للعمليات اليومية للمشاريع المحتضنة، وهي خدمات الاستقبال والسكرتارية والوصول إلى آلة تصوير وآلة فاكس وماسحة ضوئية والخدمات البريدية وإدارة المخزون؛
- إدارة الخدمات: توفر حاضنات الأعمال خدمات إدارية للمحتضنين تقدم على شكل توجيهات مهنية وتقديم المشورة والدعم للوصول إلي أفضل الممارسات وتشمل هذه الخدمات وضع خطط الأعمال والدعاية والإعلان والبحث والتطوير، وتنمية الموارد البشرية وتصميم المنتجات أو الخدمات أو تطويرها؛
- الشبكات أو الربط الشبكي والخدمات المهنية المحترفة: تقدم حاضنات الأعمال لأصحاب المشاريع المحتضنة الفرصة

[1] ميسون أحمد لقواسمة، مرجع سبق ذكره، ص 40-41

للتواصل عن طريق شبكة العلاقات الخارجية للحاضنة مثل مؤسسات التعليم العالي، وأصحاب رأس المال المغامر والمستثمرين المحتملين، و يمكن أن توفر الحاضنات مجموعة من الخدمات المهنية المتميزة والتي تشمل تقديم المشورة القانونية والتمثيل القانوني،وإدارة براءات الاختراع وحماية الملكية الفكرية، وخدمات المحاسبة ، وإدارة التسويق، ومع ذلك فإن الحاضنات لديها أيضا القدرة على تطوير الشبكات الداخلية وإنشاء علاقات مع حاضنات أعمال أخرى من خلال الفرص المتاحة للاجتماعات الرسمية أو غير الرسمية حيث يمكنهم دمج ومناقشة القضايا المشتركة؛

- خدمات الاستشارات المالية: تقدم حاضنات الأعمال خدمات الاستشارات المالية لأصحاب المشاريع المحتضنة لتوعيتهم بطرق الحصول: علي رأس المال المناسب لمشاريعهم، الحصول على القروض المصرفية، إعداد العقود الحكومية، كيفية الوصول إلى رأس المال الخارجي، المساعدة في كيفية التعامل مع الضرائب وإكساب أصحاب المشاريع المحتضنة الخبرة المالية بجميع نواحيها؛
- خدمات حاضنات الأعمال الجامعية: تقدم حاضنات الأعمال الموجودة داخل الجامعات خدمات إضافية إلى جانب الخدمات السابقة، نظرا للبيئة التي تنشأ فيها الحاضنة وهذه الخدمات الإضافية توفر للعاملين داخل الجامعة تقديم الاستشارات من خلال أعضاء هيئة التدريس، وتوفر المعلومات من المكتبة، و التدريب الشامل على ريادة الأعمال وزيادة فرص التعلم والتدريب على القيادة والإدارة.[1]

الفرع الثالث : طرق تمويل حاضنات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال من المؤسسات المساندة والتي تهتم بدعم ومساندة ورعاية المبادرين والمبتكرين لمشروعات صغرى قادرة على استيعاب أعداد متزايدة من العمالة وخلق فرص عمل ، وبالتالي فهي تتصدى للمشكلات الاجتماعية الناتجة عن البطالة.

لذلك فإن طريقة التمويل للحاضنات تختلف باختلاف نوع الحاضنة وأهدافها وكذلك مراحل بدايتها ونهايتها ، وعادة ما تحتاج الحاضنات لاستثمارات كبيرة لأن مدفوعات المنشآت العملية لا يغطي غالباً تكاليف العقار ، لذلك فهي تعتمد على دعم مالي خارجي من هبات دولية أو مساعدات داخلية ، هذا بالإضافة إلى رسوم اشتراكات الأعضاء ، بالإضافة إلى دعم الحكومة لها نظراً لأهميتها في المساهمة على تطوير الاقتصاد الوطني.

إن طريقة حصول حاضنات الأعمال على تمويل للمشاريع الاستثمارية المحتضنة يمكن أن يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الملكية لحاضنات الأعمال،أما بخصوص طبيعة الملكية فإننا نلاحظ أنه يوجد حاضنات تتبع في ملكيتها للحكومة وبعضها لأشخاص أو شركات ، ومهما كأنواع الملكية فهي تعتبر كلها مشاريع استثمارية تهدف إلى تقديم الدعم للمشاريع.[2]

المطلب الرابع: عوامل نجاح حاضنات الأعمال و ما معوقاتها

هناك مجموعة من العوامل التي إذا ما توافرت فأن ذلك يؤدي إلى تحقيق أهداف حاضنات الأعمال و بالتالي نجاحها بالإضافة إلى تركيز حاضنات الأعمال على تحديد نوعية المشاريع الاستثمارية التي ستعمل على استضافتها و تحديد نوع الخدمات التي يمكن تقديمها للحاضنات.

[1] عبد الحميد مصطفى ابو ناعم، **ريادة الأعمال 2**،الجزء 2، كلية التجارة، القاهرة،مصر سنة 2020، ص 241-243.

[1]ميسونأحمدلقواسمة، مرجع سبق ذكره صفحة 41.

الفرع الأول: عوامل نجاح حاضنات الأعمال

بعد أنشاء الحاضنة يجب أن يتم الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل من اجل ضمان نجاحها في عملها:

- توفير بيئة عمل مناسبة تساعد المشاريع الصغيرة على التطور والنمو ولاسيما أنها ستبقى مدة زمنية لا بأس بها في الحاضنة وسوف تكتسب من خلالها الخبرات والمعلومات التي تؤهلها للخروج إلى السوق؛
- تحديد الهدف الرئيسي الذي تسعى الحاضنات إلى تحقيقه سواء كان الهدف من التأسيس تحقيق الربح أو خدمة المجتمع من حيث تقديم المساعدة على تطوير ونمو مشاريع جديدة بهدف المساعدة في توفير فرص عمل للعاطلين والمساهمة في تقليل نسبة البطالة؛
- العمل على تحديد الشروط الواجب توفرها في المشروعات التي تعمل الحاضنات على استضافتها وتحديد نوعيتها وهذا سيساعدها على توفير الخدمات المناسبة لها مما يسهم في تحقيق أهداف الحاضنة؛
- تحديد نوعية الخدمات التي ستعمل الحاضنة على توفيرها للشركات سواء كانت إدارية أو فنية أو مالية؛
- التركيز على تقديم التمويل اللازم لأصحاب المشاريع حيث تشكل عقبة التمويل الحاجز الكبير أمام تنفيذ مشاريعهم؛

وبصورة عامة فإنه لكي تنجح الحاضنات في أداء دورها في تنمية المشاريع وتشجيع المبادرات وخلق الفرص يجب توفر عدة عوامل أهمها:

- حاضنات الأعمال تعتبر كأي مشروع يجب العمل على وضع خطة علمية وعملية مدروسة وذلك من اجل العمل على تنفيذها؛
- وجود مدير كفأ وفعال يعمل على إدارة الحاضنة ووضع الخطط اللازمة لدعم المشاريع؛
- أن تحصل الحاضنة على دعم من الحكومة أو الهيئات المحلية لما سيكون له من اثر على توفير التمويل اللازم للحاضنة؛
- العمل على إعداد دراسات تحدد نوع الخدمات التي تطلبها المشاريع والتي تكون بحاجة لها؛
- التقييم المستمر، يجب على الحاضنة أن تعمل على تقييم أعمالها بالإضافة إلى تقييم المشاريع التي تخرجت من الحاضنة؛
- العمل على التنسيق مع كافة الجهات التي تعمل على دعم الحاضنة سواء ماليا أو فنيا أو مهنيا أو تسويقيا؛
- العمل على إجراء التتبع التقييمي لكل مرحلة من مراحل إنشاء الحاضنة وكل الأخطاء التي وقعت فيها.

وفي ضوء ما تقدم نرى أن إعداد دراسات إنشاء الحاضنة ومعرفة آلية إدارة الحاضنة تكون سببا رئيسيا في النجاح في تقديم المساعدة للمشاريع التي تتقدم لها.[1]

[1] علاء عباس.محمد السلامى، **مرجع سبق ذكره**، ص 160-161.

الفرع الثاني: معوقات حاضنات الأعمال

رغم أهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال إلا أنه توجد العديد من القيود التي تعيق فعاليتها ودورها ومن بينها ما يلي:

- قد يرتفع طموح المشروعات المحتضنة في حين تكون قدرات الحاضنة المالية والبشرية محدودة؛
- تتعلق بجودة ونوعية الاتصالات ورد فعل الأطراف التي تستهدفها الحاضنة لتسهل عمل المؤسسة المحتضنة؛
- الاعتمادية، أي اعتماد المشاريع المحتضنة على الحاضنات في مختلف المجالات؛
- اختلاف أهداف المؤسسة المحتضنة والحاضنة خاصة فيما يتعلق بدرجة الخطر الذي ستتحمله الحاضنة عند تقديم المساعدات المالية أو حتى ضمانها أمام المؤسسات المالية التي تمنح القروض.[1]

ويرتكز تقييم أداء حاضنات الأعمال على مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن قياس أدائها بمجموعة من المؤشرات الآتية:

- عدد الشركات التي تم احتضانها و التي حققت نجاحا معتبرا بعد تخرجها من الحاضنة؛
- عدد الوظائف التي تم خلقها من قبل الحاضنة ويقاس بعدد الوظائف التي يتم خلقها في المؤسسات المحتضنة كل عام حتى نهاية العام الثالث؛
- نتائج المسوح الميدانية وتقييم المستفيدين من الحاضنة لجودة وفائدة الخدمات ويقاس هذا المؤشر من خلال معدلات الاستجابة لاستطلاعات الرأي وتقييم الأنشطة والخدمات المقدمة؛
- قدرة الحاضنة على الاستمرارية والتمويل الذاتي و تقاس من خلال حجم فوائد الحاضنة ونسب تكاليف الأداء المخطط له بالنسبة إلى هذه العوائد و فرص الوصول إلى نقطة التعادل المالي؛
- حجم الضرائب و المدفوعات التي يؤديها أصحاب المشروعات بالحاضنة و الشركات المتخرجة منها إلى الدولة و تقاس بمعدلات وحجم عوائد الضرائب و الاقتطاعات الأخرى التي تدفعها الشركات و المؤسسات التي ساعدت الحاضنة على إقامتها.[2]

[1] مصطفى يوسف كافي، **إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة**، دار البصائر للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 166.

[2] احمد بن قطاف،مرجع سبق ذكره، ص 155، 156.

المبحث الثـاني: عموميــات حول المشاريـع الاستثمارية

لطالما كانت مسالة الاستثمار والمشاريع الاستثمارية إحدى أهم المواضيع و القضايا التي حازت على اهتمام الحكومات بصفة عامة و رجال الأعمال بصفة اخص نظرا للأهمية القصوى لهما في الحياة الاقتصادية و إسهامهما المباشر في تحريك عجلة الاقتصاد و سنحاول من خلال مبحثنا هذا تسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم ذات صلة بالمشاريع الاستثمارية وإبراز أهمية المشاريع الاستثمارية و ابرز خصائصها و التعرف على أنواعها و الأهداف الخاصة بها.

المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية

كثيرا ما تم التطرق إلى مفهوم المشاريع الاستثمارية و اعتبارها مفهوما واحدا مع مفهوم الاستثمار لدى الكثير من الاقتصاديين وهذا نظرا إلى الاندماج الكبير بينهما ولكن المشروع الاستثماري يسبق العملية الاستثمارية أي أنه تمهيد للاستثمار ويتجلى الفرق هنا بينهما في المرحلة الزمنية.

الفرع الأول :مفهوم المشروع الاستثماري

لقد تعددت الآراء فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري، فمعظم الاقتصاديين الذين تناولوا دراسة المشروع يركزون على مفهوم الاستثمار دون ذكر مفهوم المشروع الاستثماري، وهذا نظرا لعملية التكامل والارتباط الموجود بينهما، وعلى هذا الأساس فإن الفرق بين الاستثمار والمشروع الاستثماري يكمن في المرحلة الزمنية، فالمشروع يسبق العملية الإستثمارية، فهو تمهيد للاستثمار، أي هو كل ما يتعلق بالأفكار التي على أساسها سيقام المشروع الاستثماري، فـ"**المشروع**" كمصطلح يعني "فكرة مقترحة تخضع إلى الدراسة والتقييم الأمر الذي يعني احتمال الأخذ بها أو رفضها على الإطلاق ، أو احتمال تنفيذها بعد إجراء القليل أو الكثير من التعديلات عليها".[1]

ومن بين التعاريف التي قدمت للمشروع الاستثماري ما يلي:

– **التعريف الأول**: "عبارة عن تخصيص موارد مالية و بشرية لإنشاء طاقة إنتاجية جديدة أو استكمال طاقة إنتاجية قائمة سلفا وذلك لتحقيق منافع مستقبلية "؛

– **التعريف الثاني**: "هو مجمل الدراسات و الاقتراحات و الأفكار التي تسبق الاستثمار،يتم من خلالها تحديد الموارد المالية،المادية و البشرية المراد التضحية بها لتجسيد الاستثمار على ارض الواقع و تحقيق منافع مستقبلية "؛[2]

– **التعريف الثالث**: "هو مجهود يتم القيام به بهدف تحقيق انجاز محدد، لمرة واحدة وذو طبيعة خاصة لا تتكرر بنفس الصورة ويتم عادة انجاز هذا المشروع خلال فترة زمنية محددة، وفي حدود ميزانية موضوعية غالبا ما تكون كبيرة نسبيا"؛

– **التعريف الرابع**: "هو كل كيان مستقل يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة و بأسلوب معين، بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خلال فترة معينة".

---

[1] بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقيم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت بني صاف S.CI.BS**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تحت إشراف د. بطاهر سمير، تخصص بحوث عمليات وتسيير المؤسسة،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،الجزائر 2009-2010، ص 35.

[2] زنزان عبد الحق.بن سالم أيوب، **التحفيزات الجبائية للمشاريع الاستثمارية الموجهة للشباب–دراسة حالة من خلال الوكالات الوطنية الداعمة للمشاريع الاستثمارية بولاية برج وعريريج الجزائر للفترة (2010–2017)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي طور الثاني في ميدان علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية فرع علوم محاسبية تخصص مالية ومحاسبة،جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،2018/2017، ص 27.

إن الفرق بين الاستثمار والمشروع الاستثماري يوجد في الفارق الزمني يبنهما، فالمشروع الاستثماري يسبق العملية الاستثمارية، فهو تمهيد للاستثمار، ومن هنا يمكن يعرف المشروع الاستثماري: "بأنه اقتراح بتخصيص أو التضحية بقدر من الموارد في الوقت الحاضر، على أمل الحصول على عوائد متوقعة في المستقبل خلال فترة طويلة نسبيا". أما الاستثمار فهو: "عملية جمع عناصر الإنتاج معا من اجل تحقيق إنتاج سلع وخدمات".[1]

مما سبق يمكننا تعريف المشاريع الاستثمارية مجمل للدراسات و الأفكار التي تسبق الاستثمار و يتم من خلالها تحديد الموارد المالية و المادية و البشرية المراد استغلالها لتجسيد الاستثمار على ارض الواقع و تحقيق الأهداف المسطرة.

الفرع الثاني: أهمية المشروع الاستثماري

يمكن تلخيص أهمية المشاريع الإستثمارية في:

- توفير مناصب عمل، وبالتالي زيادة دخول الأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم؛
- زيادة دخل الحكومة من الضرائب، وبالتالي زيادة الإنفاق على الخدمات العامة للمجتمع؛
- زيادة الدخل القومي والناتج القومي الإجمالي؛
- المساهمة في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؛
- المساهمة في دعم المؤسسات والأنشطة الخيرية والاجتماعية؛
- المساهمة في تطوير الاقتصاد، وبالتالي تطوير الدولة وازدهارها وكسب احترام الدول الأخرى لها؛
- المساهمة في تنشيط مستوى المنافسة، كما يدفع إلى الإبداع والابتكار وتقديم أفضل الخدمات للمستنفدين.[2]

المطلب الثاني: عناصر المشاريع الاستثمارية و أهدافها

من خلال التطرق إلى تعريف المشاريع الاستثمارية كان من الضروري تبيان عناصر المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى الأهداف المتعلقة بها و التي سنتناولها في مطلبنا هذا.

الفرع الأول : عناصر المشروع الاستثماري

من خلال دراستنا التعاريف المختلفة المقدمة للمشروع الاستثماري والتي تم ذكرها نلاحظ أن كل مشروع استثماري لابد أن يتكون من ستة عناصر لا غنى عنها، تتمثل فيما يلي:

- النشاط الاستثماري: هو مجموعة الأنشطة التي تؤدي إلى وجود منتجات قد تتحول إلى فرصة محتملة، متجسدة في فكرة متميزة فنيا واقتصاديا؛
- المنظم: هو الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج، ويمكن أن يكون المنظم هو صاحب المشروع كما يمكن أن يكون عبارة عن موظف لصالح صاحب المشروع؛

[1] جلول محمد، **تقنيات اختيار المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة–دراسة حالة بنك التنمية المحلية–BDL–**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تحت إشراف د. بوبكر محمد،تخصص مالية نقود و تأمينات، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2015-2016، ص 18.

[2] بن عميروش مديحة، **اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية منهجية التحليل المتعدد المعايير**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص إدارة مالية، الشعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2014-2015، ص 17.

- السوق: هو المكان الذي يتم فيه تصريف الإنتاج الذي ينتج في المشروع من سلع أو خدمات، كما يجب أن يكون هناك طلب على منتجات المشروع الاستثماري؛
- الربح أو العائد من المشروع: ويعتبر هذا هو الهدف المسطر لهذا المشروع، ولا مانع من وجود أهداف أخرى، وهذا العائد يشمل العائد المادي والعائد الاجتماعي؛
- الاستقلالية النسبية: يجب أن يتمتع المشروع باستقلالية نسبية وذلك حتى تكون له شخصية اعتبارية معنوية؛
- المخاطرة: هناك دائما في كل المشاريع درجة معينة من المخاطرة عند اختيار المشاريع الإستثمارية حيث يحتمل كل مشروع الربح والخسارة الناتجة عن نشاطه.[1]

الفرع الثاني: أهداف المشاريع الاستثمارية

تسعى المشاريع الاستثمارية إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية، وزيادة الدخل الوطني؛
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء والأعلى لعوامل الإنتاج؛
- تطوير أساليب الإنتاج المحلية باستخدام التكنولوجيا؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية لمواكبة التطورات المختلفة في مجالات الحياة؛
- إرساء مبادئ العمل الجماعي باعتبار المشروع مجهود جماعي بين مختلف العاملين في الداخل وتحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع؛
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية؛
- توفير فرص العمل والقضاء أو التخفيف من حدة البطالة.[2]

المطلب الثالث: خصائص المشاريع الاستثمارية و أنواعها

يعتبر تصنيف المشاريع الاستثمارية مسالة واجبة الذكر ينظر إليها بعين الاعتبار عند تقيم المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى خصائص كل مشروع .

الفرع الأول: خصائص المشاريع الاستثمارية

رغم الاختلافات الموجودة بين المشاريع الاستثمارية سواء من حيث الحجم أو التعقيد إلا أنها تشترك جميعا في خصائص معينة يمكن عرضها في ما يلي:

– سعي المشروع الاستثماري إلى تحقيق أغراض محددة ومرتبطة بمصالح الأطراف ذات الصلة؛

– حاجة المشروع الاستثماري إلى استغلال المهارات الإدارية المختلفة المتوافقة مع المستجدات المعاصرة سواء كانت على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي؛

– قدرة المشروع الاستثماري على توظيف الموارد المادية والبشرية بفعالية كبيرة؛

– تضمين المشروع الاستثماري أفكار تكنولوجية مبتكرة إبداعية بعيدة عن الطرق والأعمال الروتينية السائدة؛

---

[1] تطاوي علي، وآخرون، **تقييم فعالية الربحية التجارية للمشروع الاستثماري بمعيار VAN دراسة حالة مؤسسة MA.S.I.T ادرار**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية و بنوك، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار،الجزائر، 2014-2015 ص 14.

[2] محمد ساحل،**التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية** ،عربية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، ص 23.

– تعرض المشروع إلى ظروف المخاطرة وعدم التأكد، ومن ثم الحاجة إلى جهود إبداعية لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها؛

– حاجة المشروع الاستثماري عند دخوله حيز التنفيذ إلى إطار زمني لرفع كفاءة أنشطته المختلفة؛

– ارتباط المشروع الاستثماري بمنظومة دورة حياة محددة تستوجب تحديد النشاطات اللازمة بدقة من قبل الموارد البشرية القائمة على تنفيذه؛

– ارتباط المشروع الاستثماري بهيكل تنظيمي محدد يعكس عملية تدفق المعلومات المالية والغير المالية المرتبطة بمراحله المختلفة وذلك بين مستويات هذا الهيكل؛

– إخضاع المشروع الاستثماري لنظرية النظم في ممارسة أنشطته المختلفة؛

– ارتباط بيئة المشروع الاستثماري الداخلية بالأبعاد والاتجاهات التي تفرز من البيئة الخارجية.[1]

الفرع الثاني: أنواع المشاريع الإستثمارية

يمكن تقسيم المشروعات الإستثمارية إلى أنواع مختلفة وفقا لعدد من المعايير، أهمها:

1- **مشاريع استثمارية على أساس قابلية القياس:** يمكن التفرقة بين نوعين من المشاريع وفقا لهذا المعيار وهما:

- مشاريع قابلة للقياس: وهي تلك المشاريع التي تنتج منتجات سلع أو خدمات أو تولد منافع قابلة للتقييم النقدي، كالمشاريع الزراعية والصناعية...الخ؛
- مشاريع غير قابلة للقياس: هي تلك المشاريع التي يصعب تحديد قيمة منتجاتها بدقة في صورة نقدية بل يتطلب ذلك أبحاث إضافية، كمشاريع التعليم والصحة والمرافق الاجتماعية المختلفة.

2- **مشاريع استثمارية على أساس العلاقة التبادلية:** وهنا يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المشاريع:

- مشاريع محددة للتبادل: هي المشاريع البديلة التي تتنافس على قدر محدد من الموارد بحيث يمنع اختيار أحد الأطراف لمورد اختيار الطرف الأخر له؛
- مشاريع مستقلة :هي المشاريع التي لا يمنع إقامة أحدها إقامة الآخر كما لا يتطلب إقامة أحدها إقامة الآخر، ولا يوجد بين هذه المشاريع ارتباط من الناحية الفنية؛
- مشاريع متكاملة: هي المشاريع التي يستلزم القيام بإحداها القيام بالآخر.

3- **مشاريع استثمارية على أساس البعد الاجتماعي:** حسب هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع:

- مشروعات الإنتاج المباشر: هي التي تنتج سلعا وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور على أساس فردي، ولا يكون البعد الاجتماعي فيها ظاهرا، ويمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابلا لها؛
- مشروعات البنية الأساسية: هي التي تقدم خدمات للجمهور ولها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولة عن توفيرها بأسعار معقولة مثل: الطرق، المطارات، القطاع الصحي والتعليم.

4- **مشاريع استثمارية على أساس نوع الملكية:** طبقا لهذا المعيار فانه يمكن التمييز بين نوعين من المشاريع:

[1] شريري إكرام، هميسي سليمة، **قرض الإيجار كإستراتجية لتمويل المشاريع الاستثمارية–دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية (ل.م.د)، تخصص مالية المؤسسة، فرع علوم مالية ومحاسبية، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2018-2019، ص 15.

- مشاريع خاصة: هي التي يمتلكها الأفراد والأشخاص سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين (المؤسسات والشركات الخاصة)، حيث تقوم هذه المشاريع بإنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشرة للجمهور: الصناعات الغذائية، السيارات، إنتاج الملابس؛
- مشاريع عامة: هي تلك المشاريع التي تمتلكها الحكومة ككل أو الجزء الأكبر من رأسمالها، وتقدم خدمات اجتماعية مثل: مشاريع الطرق والجسور والمطارات، مشاريع المياه والكهرباء.

5- **مشاريع استثمارية على أساس طبيعة الاستثمار:** في هذه الحالة قد يكون المشروع الاستثماري جديدا، أو استكمال المشروع قائم، أو توسعا في مشروع قائم أو القيام بعمليات إحلال وتجديد للأصول التابعة أو إنتاج منتج جديد مثلا: المؤسسات الصناعية.

6- **مشاريع استثمارية على أساس نوع المنتج:** طبقا لهذا المعيار يتم تصنيفها إلى:

- مشاريع تقوم بإنتاج سلع مادية وملموسة ولها مواصفات معينة وتحقق إشباعا معينا لمن يستهلكها مثل الأغذية؛
- مشاريع تقدم سلع غير ملموسة (خدماتية) وتحقق إشباع لمتلقيها أو المستفيد منها مثلا: التعليم، المستشفيات، البنوك.

7- **مشاريع استثمارية على أساس النشاط:** وفي ضوء هذا المعيار يتم تصنيف المشاريع الإستثمارية إلى:

- مشاريع صناعية : تتمثل في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعة استخراج البترول والفحم والذهب والمعادن الأخرى أو الصناعات التحويلية مثل الصناعات الغذائية والغزل والنسيج ...الخ؛
- مشاريع تجارية : وهي تلك التي تقوم أساسا بعمليات الشراء بغرض البيع وتحقيق الربح مثل الاستيراد والتصدير، التجارة بالجملة والتجزئة؛
- مشاريع زراعية : وهي المشاريع الخاصة بالزراعة مثل استصلاح الأراضي، الإنتاج الحيواني؛
- مشاريع خدماتية : وهي التي تقدم خدمات للإفراد بهدف تحقيق الربح.

8- **مشاريع استثمارية على أساس الحجم:** يمكن تصنيفها إلى نوعين:

- مشاريع ذات الحجم الصغير : هي مشاريع ذات ميزانية ضئيلة وحجم موارد مستعملة صغير مثلا بناء محل صغير ... الخ؛
- مشاريع ذات الحجم الكبير : وهي مشاريع ذات ميزانية كبيرة وحجم موارد مستعملة ضخم مثلا بناء الجامعات، صناعة السفن ... الخ.

9- **مشاريع استثمارية حسب نطاق النشاط الذي يتم فيه القيام بنشاط المشروع:** يتم تقسيم ها حسب هذا المعيار إلى:

- مشاريع استثمارية محلية؛
- مشاريع استثمارية دولية تتعدى حدود الدولة التي نشأت بها.

10- **مشاريع استثمارية على أساس زمني:** المشروعات المستمرة تكون عموما طويلة الأجل أما بالنسبة للمشروعات المؤقتة فتكون قصيرة الأجل.[1]

[1] **تطاوي علي، يوسف مبروك،موساوي عبد القادر**، مرجع سبق ذكره، ص 15-17.

المطلب الرابع: عملية تقييم المشاريع الاستثمارية و مصادر تمويلها

من أجل الوصول إلى قرار استثماري سليم لابد أن يستند رجل الأعمال في دراسة مشروعه الاستثماري على أسس علمية و مبادئ تضمن تأطيرها لعملية التقييم.

الفرع الأول: أسس ومبادئ عملية تقييم المشاريع الاستثمارية و مراحلها

أولا: أسس ومبادئ عملية تقييم المشاريع الاستثمارية

من الأسس والمبادئ التي تستند عليها عملية تقويم المشاريع الاستثمارية ما يلي:

1- لابد أن تقوم عملية تقييم المشاريع على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية وبين أهداف المشروعات المقترحة، أي أنه إذا تم استخدام معيار لقياس هدف معين فإنه لا يتناسب عند قياس هدف آخر؛

2- لابد أن تضمن عملية تقييم المشروعات تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة، وبين الهدف المحدد للمشروع المقترح وبين الإمكانيات المادية والبشرية والفنية المتاحة واللازمة لتنفيذه؛

3- لابد أن تضمن عملية التقييم مستوى من التوافق والانسجام بين أهداف المشروعات المتكاملة والمترابطة والتي تعتمد بعضها على البعض الآخر وإزالة التعارض بين أهدافها المختلفة؛

4- لابد من توفر المعطيات اللازمة لنجاح عملية التقييم خاصة ما يتعلق منها بتوفر المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة؛

5- لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن عملية التقييم هي جزء من عملية تخطيط المشاريع ؛

6- إن عملية تقيم المشروعات لابد أن تقضي إلى تبني قرار استثماري إما بتنفيذ المشروع أو التخلي عنه؛

7- إن عملية تقييم المشروعات تقوم أساسا على المفاضلة بين عدة مشاريع أو بدائل وصولا إلى البديل المناسب.[1]

ثانيا: مراحل عملية تقيم المشاريع الاستثمارية

يمر المشروع الاستثماري بعدة مراحل عند تقيمه، فلقد رأينا فيم تقدم أنه يبدأ كفكرة –نحصل عليها من عدة مصادر، وهذا حسب البيئة والمحيط الاقتصادي الذي يتواجد فيه المشروع، مثلا في الدول المتقدمة التي تتمتع بحرية دائمة ومستمرة تسمح بإعطاء أفكار عديدة عن إمكانية خلق مشاريع جديدة تتمتع بسهولة ضمن النسيج الاقتصادي القائم.

أما في الدول النامية، فهذا الأمر صعب رغم الفراغ الذي تتميز به البيئة الاقتصادية واحتياج للكثير من الصناعات والخدمات ، وترجع هذه الصعوبة لضعف الجهاز الإنتاجي القائم ونقص الأموال و التجهيزات و المواد الخام ونصف المصنعة واليد العاملة المكونة ، كذلك لعدم توفر طلب كاف على منتجات المشروع سواء كان إنتاجي أو استهلاكي، إذن بصفة عامة يمكن تلخيص مراحل المشروع الاستثماري فيما يلي:

[1] حنيني مروان،بومدين عبد الرحمان، **دور معايير التقييم في اتخاذ القرار الاستثماري**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي،قسم علو التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر،2019-2020، ص 9.

1- مرحلة التعرف على المشروع

خلال هذه المرحلة تقام الدراسة الأولية لفكرة المشروع والتي على أساسها تقام دراسة السوق ، فهي التي تعطي الضوء الأخضر للقيام بباقي المراحل وتمويل المشروع، حيث تحدد بطاقة تعريف المشروع مبدئيا و حدود واختيار مختلف البدائل الممكنة ومحتوياتها بصفة عامة؛

2- مرحلة وصف وتحديد البدائل

حيث تتضمن هذه المرحلة عملية جمع معلومات وأفكار مبدئية عن البدائل والمقترحات الاستثمارية الممكنة وتحديد غايات وأهداف كل منها ومدى توفر المستلزمات اللازمة لها، وهنا يجب ضمان واقعية وموضوعية الأفكار والبدائل المرشحة للتقييم بحيث تكون قابلة التنفيذ مبدئية، وبالتالي يجب استبعاد أية بدائل أو مقترحات استثمارية أو أفكار لمشروعات غير قابلة للتنفيذ من حيث مدى توفر الإمكانات اللازمة أو مدى التوافق مع متغيرات وعوامل بيئة العمل بمختلف مكوناتها الاقتصادية والقانونية وغيرها . ويتم جمع المعلومات اللازمة لصياغة الأفكار وتحديد البدائل الاستثمارية في هذه المرحلة من عدة مصادر تختلف باختلاف البدائل نفسها وهل هي بدائل لمشروعات ستقام لأول مرة أم بدائل لتوسيع أو تجديد مشروعات قائمة بالفعل. بالنسبة للبدائل الاستثمارية أو المشروعات الجديدة التي ستقام لأول مرة يتم الاعتماد في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة من خلال دراسة وتحليل الأسواق المحلية وتحديد الطلب والاحتياجات غير المشبعة، وكذلك استطلاع آراء الخبراء ودراسة وتحليل الإمكانات والموارد المتاحة ومدى وجود موارد مادية وبشرية غير مستخدمة، ودراسة وتحليل المستوى التكنولوجي السائد في بيئة العمل وإمكانات نقل وتوطين التكنولوجيا. اكما يمكن الاعتماد على مكونات خطة التنمية الدولة وتحليل بنود وارداتها من الخارج، ودراسة وتحليل واقع ومهارات القوى العاملة المتاحة، مما يساعد في تكوين أفكار أولية عما يمكن القيام به من مشروعات وطبيعتها وطبيعة المنتجات التي ستقدمها. أما بالنسبة للبدائل الاستثمارية أو المشروعات القائمة بالفعل التي يجري العمل على تجديدها أو توسيعها فيتم الاعتماد في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لصياغة الأفكار الخاص بها على آراء رجال الإدارة العليا وعلى رغبات العملاء وعلى مقترحات قسم البحث والتطوير إن وجد، وعلى الأقسام الهندسة والفنية.

3- مرحلة الدراسة الأولية للمقترحات أو البدائل الاستثمارية المختارة

وتتضمن هذه المرحلة عمليات تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالمقترحات الاستثمارية ودراستها على أسس علمية للبيان مدى توافقها مع بيئة العمل الداخلية والخارجية بمختلف مكوناتهما البشرية والمادية، حيث تتم دراسة وتحديد كل ما يحتاجه المشروع من مستلزمات وبيان مدى إمكانية توفيرها وحدود تكاليفها، كما يتم تحديد بدائل المواقع المناسبة للمشروع و بدائل ترتيبه الداخلي وأساليب ونظم الإنتاج الممكنة وغير ذلك من الأمور الهامة التي تفيد في عملية التقييم مثل حجم التمويل اللازم ومصادره المناسبة. عموما يتم في هذه المرحلة مراجعة الأفكار والبدائل التي تم وضعها في المرحلة السابقة والعمل على دراستها ووضع المبررات المؤيدة لفكرة اختيارها ومدى أهمية تنفيذها بعد استكمال بقية مراحل عملية التقييم وتقرير جدواها الاقتصادية. وتنتهي مرحلة الدراسة الأولية بإعداد تقرير مبدئي يتضمن مختلف أبعاد وجوانب البدائل المقيمة بخطوطها العريضة العامة وشكل القرار المناسب بخصوص متابعة الدراسة والتحليل واستكمال بقية مراحل التقييم في حال عدم وجود موانع أو معوقات تحول دون إنشاء المشروع أو تنفيذه، أو التخلي عن فكرة المشروع بشكل نهائي.[1]

[1] علي يوسف، منذر مرهج، الإجازة في تقانة المعلومات، تقيم المشاريع ودراسة جدوى،منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص47.

4- المرحلة التحليلية

في هذه المرحلة يتوجب توفير البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار حصيلة مجموعة من الدراسات المتتابعة و المتداخلة والتي يمكن تحديدها في:

- **الدراسة البيئة** :أن الدراسات الحديثة تميل إلى إعطاء الدراسة البيئة أهمية خاصة عند إعداد الدراسة الفنية للمشروع كما تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأثر البيئي، فالدراسات الجديدة ينبغي أن تتضمن تحليلا شاملا وواقعيا للأثر البيئي للمشروع لما له من أهمية بالغة بالنسبة لجدوى المشروع ويستهدف تقييم الأثر تحديد الأضرار واثر البيئة على المشروع من ناحية أخرى؛
- **الدراسة القانونية**: تحدد هذه الدراسة العلاقة بين المشروع و القوانين والتشريعات المؤثرة فيه والمنظمة لنشاطه وهي تجيب عن جدوى المشروع من عدمه من خلال تحليل عدد من العناصر أهمها:
  - تحديد وتحليل القوانين والتشريعات المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه؛
  - دراسة الشكل القانوني للمشاريع الاستثمارية واهم العوامل المحددة له.
- **الدراسة التسويقية**:

- **الشكل الأول**: تحليل المستقبل والغرض منه مدى تجاوب السوق لدخول سلع جديدة أو مشاريع مبتكرة لاختيار أفضلها؛
- **الشكل الثاني**: يعتبر جزء من الجدوى الاقتصادية الشاملة بغرض معرفة إمكانية تسويق السلعة الجديدة محل الدراسة وفي الحالتين يتطلب تجميع المعلومات وتحليلها بصورة عامة، ويتضمن تحليل السوق الجوانب التالية:
  - وصف مختصر للسوق من حيث: الموقع الجغرافي، منافذ التوزيع،...الخ؛
  - تحليل الطلب الماضي والحاضر بالكمية والقيمة إضافة إلى تعريف المستهلك الرئيسي بالسلعة؛
  - تحليل العرض الماضي والحاضر وتحليل المعلومات التي تساعد على تحديد المركز التنافسي للسلعة؛
  - تقدير الطلب المستقبلي للسلعة؛
  - تقدير نصيب المشروع من السوق مع الأخذ بعين الاعتبار: الطلب، العرض، المركز التنافسي، ...الخ.

- **الدراسة الفنية**: تكون من اجل التعرف على إمكانية تقيد المشروع حاليا من الناحية الفنية خاصة فيما يتعلق بتوفر الموقع المناسب وسهولة الحصول على التكنولوجيا اللازمة للإنتاج وتوفر العمالة المدربة والقادرة على التعامل مع المستحدث من أساليب الإنتاج المتطورة وعندما تثبت جدوى المشروع فيتطلب الأمر إجراء الدراسة المالية؛
- **الدراسة المالية**:تتم هذه الدراسة بغية تحديد مستوى ربحية المشروع وبيان مدى اتفاقها مع الأهداف المنشودة لأصحاب المشروع ويتم ذلك من خلال البيانات والمعلومات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التسويقية والفنية بحيث يتم تحليلها و تبويبها في قوائم مالية، وتعطي دراسة الجدوى المرتبطة بالجوانب المالية ما يلي:
  - إجمالي التكاليف الاستثمارية؛
  - هيكل رأس المال؛
  - تكاليف الإنتاج؛
  - حساب مؤشرات الربحية التجارية للمشروع.
  - تحديد وتكوين المشاريع الرأسمالية الممكنة؛
  - تقدير تكاليف وعوائد كل مشروع؛
  - تقييم المشاريع المقترحة؛
  - الرقابة وإعادة تقييم المشاريع.

- **الدراسة الاقتصادية**: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدولة كما أن هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في تحديد المنافع الاقتصادية والاجتماعية للمشروع ومن أهم هذه المؤشرات نجد:

- **مؤشرات كمية**
  - تحليل التكاليف والمنافع الاقتصادية للمشروع؛
  - حساب صافي القيمة المضافة الوطنية الكلية؛
  - حساب معدل العائد الداخلي الاقتصادي؛
  - تحديد المنافع التي سوف تعود على الاقتصاد الوطني مثل: الضرائب والرسوم الجمركية؛
  - خلق سوق جديد للمواد الخام المحلية؛
  - توفير النقد الأجنبي.
- **مؤشرات غير كمية:**
  - المشروع على عدالة التوزيع للدخل؛
  - المشروع على البيئة؛
  - المشروع على إدخال ثقافة جديد.

5- مرحلة التقييم أو اتخاذ القرار الاستثماري

لابد من اتخاذ قرار القيام أو عدم القيام بالمشروع فبالنسبة لرجل الأعمال فإن مرحلة الدراسة المالية تعتبر كافية حتى يتمكن من اتخاذ قرار القبول أو الرفض، فهو يهتم بالربحية التجارية بالدرجة الأولى أما المسؤول الحكومي فهو يهتم بالدراسة الاقتصادية حتى يتخذ القرار، فهذا الأخير له أهداف إستراتيجية وطنية يسعى إلى تحقيقها من خلال هذه المشاريع فهو يهتم أكثر بالربحية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

الفرع الثاني : مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية

تواجه المشاريع الاستثمارية صعوبة في طريقة اختيار التمويل الأمثل لاستثماراتها، فهذا الاختيار هو عبارة عن جزء لا يتجزأ من القرارات المتعلقة بنجاح المشروع، وتنقسم مصادر التمويل المشاريع الاستثمارية إلى مصدرين هما: التمويل الداخلي (الذاتي) والتمويل الخارجي (الأجنبي).

أولا: التمويل الداخلي:

1- مفهوم التمويل الداخلي

يقصد به ": كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية".

كما يقصد بالتمويل الداخلي –المحلي–:"التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية حيث يكون مصدر التمويل داخل النطاق الجغرافي والسياسي للدولة".

من ناحية أخرى هناك شروط وجب توافرها في المورد الذاتي أهمها:

[1] سفيان فنيط، **التقييم الاقتصادي لمشروع كهربة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في –علوم التسيير– تخصص تسير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص 35.

- محلية وذاتية الموارد؛
- سهولة إدارة الموارد.

2- مصادر التمويل الداخلي: وتنقسم هذه المصادر إلى:

- الموارد المالية الذاتية للمحليات: مثل الضرائب والرسوم المحلية وأرباح المشروعات التجارية والصناعية المملوكة محليا؛
- الموارد المالية الخارجية للمحليات: وأهمها الإعانات الحكومية والقروض وغيرها.

يمكن القول أن التمويل الداخلي يعتبر الدعامة الأساسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، حيث يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية المحليات في اتخاذ تلك القرارات بعيدا عن تدخل الحكومة المركزية وبين توافر الموارد المالية المحلية ذاتيا.

ويعتبر التمويل الداخلي أو الذاتي أهم مقومات الإدارة المحلية فبدونه لا تستطيع الوحدات المحلية أن تقوم بوظائفها، وبالتالي يتصف النظام المحلي بالضعف إذ فقد القدرة على الاكتفاء الذاتي أي انه لم يستطع الاعتماد على نفسه في تدبير موارده ويجذب موارد بمعدلات مرتفعة ليحدث التراكم اللازم لزيادة الثروة المحلية، ومن هنا تتناسب كفاءة النظام المحلي طرديا مع قوة نظمها التمويلية المحلية.

ثانيا: التمويل الخارجي: يمكن تقسيم أشكال التمويل الخارجي إلى ثلاث أقسام رئيسية مباشرة:

- المعونات الأجنبية؛
- القروض الأجنبية القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق؛
- الاستثمارات الأجنبية الخاصة.[1]

ان عملية التمويل الخارجي عملية معقدة حيث انه يجب على المستثمر ان يختار بعناية شكل التمويل الخارجي الذي يخدم مشروعه الاستثماري و التي يوضحها الشكل التالي :

[1] مكرر وقراس زكرياء، **الوساطة المالية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية بنك التنمية المحلية BDL ولاية مستغانم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية النقود وتأمينات، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2014-2015،ص 50-51

الشكل رقم (2):أشكال التمويل الخارجي

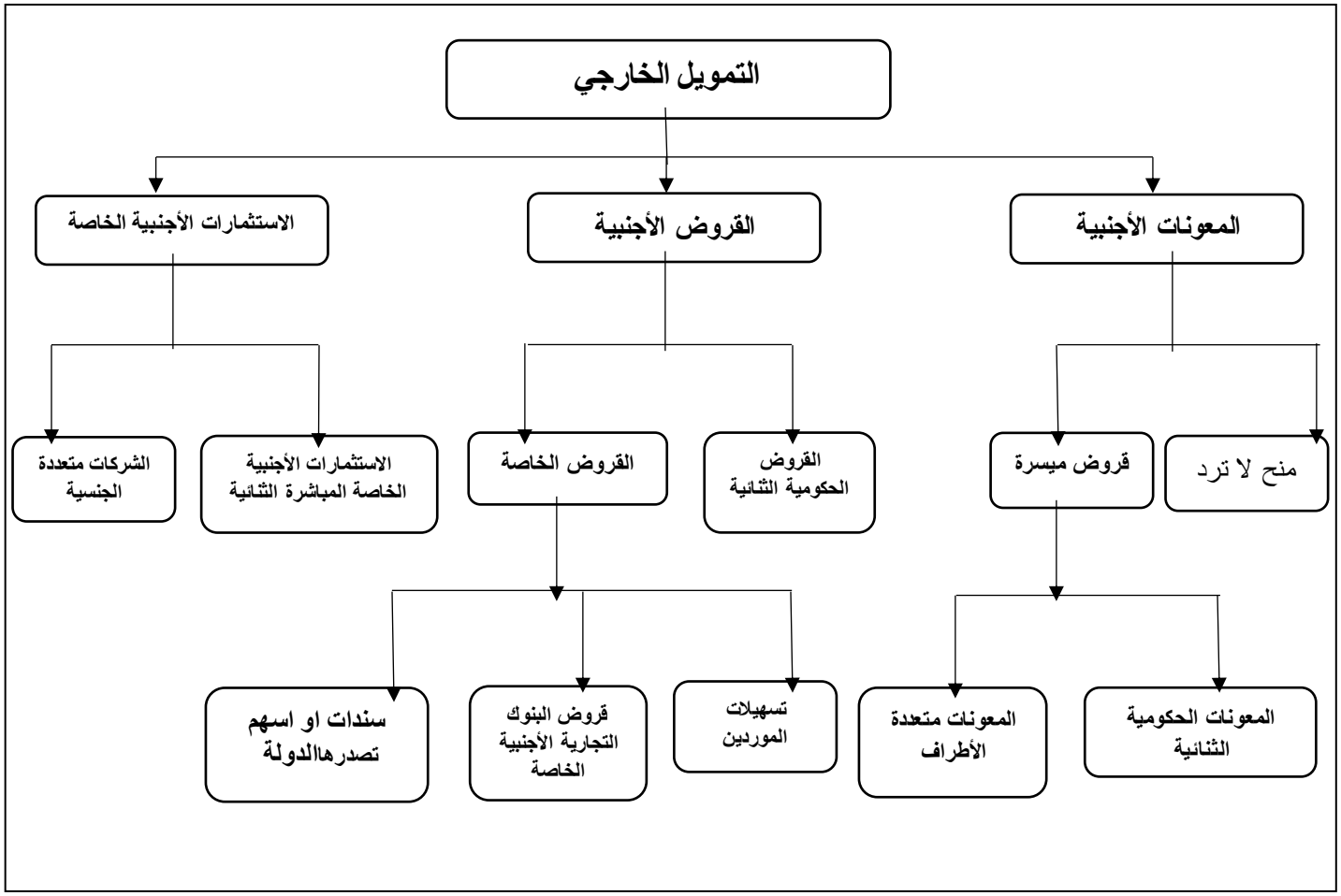

المصدر: مكرر وقراس زكرياء، مرجع سبق ذكره ص51.

يوضح الشكل التالي أشكال التمويل الخارجي التي يستند عليها المستثمر لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب مما يضمن نجاح المشروع الاستثماري.

1- المعونات الأجنبية

تتكون هذه الأخيرة من منح لا ترد ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة، ومن قروض ميسرة تدخل في نطاق المديونية الخارجية، تتم وفقا لقواعد وشروط أيسر في صورة نقدية أو عينية المشروعات محددة.

فبالنسبة إلى القروض الميسرة فهناك المعونات الحكومية الثنائية والتي تتمثل في المنح والقروض التي تمنحها الدولة للدول المستفيدة، وهناك المعونات متعددة الأطراف وتتمثل في المنح والقروض الميسرة التي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مع الدول النامية، ومن أهم المنظمات نذكر : البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكالة التنمية الدولية، منظمة الدول المصدرة للنفط(OPEC).

2- القروض الأجنبية

تتمثل فيما يلي :

- القروض الحكومية الثنائية: وهي قروض تعطى الحكومات الأجنبية على أسس تجارية بغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تتلقى القرض هي حكومة الدولة المقترضة أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة؛

- القروض الخاصة: وهي القروض التي ترد إلى الدولة من الأفراد والهيئات الأجنبية الخاصة أو تأتي في شكل اكتتاب في الصكوك الصادرة عن تلك الدولة ومن أشكالها:
  - تسهيلات الموردين، وهي القروض الائتمانية التي تقدمها الشركات الأجنبية الخاصة وكبار المصدرين للبلد المقترض بشرط أن تكون هذه القروض مضمونة من جانب الحكومات؛
  - الاكتتاب في السندات أو الأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات التي تقام بها.

3- الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة: وهي تلك الاستثمارات التي يملكها الأجانب سواء كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنصيب يكفل سيطرتهم على إدارة المشروع وتأخذ هذه الاستثمارات شكلين:

- الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة الثنائية: وتعني حرص الدولة المضيفة على مشاركة رأس المال الوافد إليها فيما يقوم به من مشاريع استثمارية؛
- الشركات متعددة الجنسيات: هي شركات عملاقة تتميز بأن الملكية الفعالة لأسهمها تتوزع بين جماعات رأسمالية من جنسيات مختلفة كما أنها تمارس نشاطها الاستثماري في عدة دول.[1]

[1] مكرر وقراس زكرياء، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

الخلاصة

تبين أن المشاريع الاستثمارية عبارة عن قناة ممهدة الاستثمار، ونظرا للأهمية البالغة لهذه الخبرة والدور الذي تلعبه في خلق مناصب الشغل وزيادة الدخل الوطني تم إيجاد حاضنات الأعمال كآلية لدعم المشاريع الاستثمارية من خلال تفعيل الإمكانيات التي تقدمها وذلك لضمان نجاح المشاريع الاستثمارية وتجسيدها على ارض الواقع.

الفصل الثاني

دراسة حالة مشتلة المؤسسات

لبرج بوعريريج

تمهيد

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لحاضنات الأعمال والمشاريع الاستثمارية ثم سنقوم من خلال هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله في الجانب النظري على المشاريع الاستثمارية لمشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج، وهذا لإبراز دورها في دعم المشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى مقارنتها من حيث الأهداف مع حاضنات الأعمال نظريا وكذا مختلف قنوات التمويل المساعدة لها، ولاستيفاء ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول**: ماهية مشتلة المؤسسات برج بوعريريج؛
- **المبحث الثاني**: واقع مشتلة المؤسسات برج بوعريريج.

المبحث الأول: ماهية مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج

سنتناول في هذا العنصر عرض موجز لتعريف مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج ونشأتها، كما سنحاول التطرق إلى مختلف المهام والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وفي الختام نبرز هيكلها التنظيمي الذي تتماشى معه وإبراز هيكلها التنظيمي الذي تتماشى معه وكذلك شروط وكيفية الانتساب وتقديم إحصائيات حول قنوات التمويل المساعدة لحاضنات الأعمال ختاما.

المطلب الأول: مفهوم مشتلة المؤسسات وهيكلها التنظيمي

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج حسب الجريدة الرسمية و التعرف على هيكلها التنظيمي.

الفرع الأول: تعريف المشتلة

مشتلة المؤسسات المسماة "**محضنة**" هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تحت وصاية وإشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الترقية والاستثمار، تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-78في 25 فيفري 2003 وانطلقت مهامها فعليا سنة 2011 لترافق إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي بمثابة هيكل لدعم و استقبال وتوطين ومرافقة وذلك لخلق مؤسسات تسمح بالمرور من الفكرة إلى التجسيد وتحتوي مشتلة المؤسسات لبرج بوعريريج على 08 مكاتب مخصصة لاحتضان المؤسسات، وقد قامت المشتلة منذ بداية عملها باحتضان 22 مؤسسة تمكنت 18 من بينها على النجاح ومواصلة نشاطها. ويتم تمويل الحاضنة عن طريق اشتراكات منتسبي الحاضنة، بالإضافة للمساهمات الجماعية المحلية كالولاية مثلا و/أو وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و/أو وزارة المالية وغير ذلك من الجهات الحكومية.

إن حاضنات الأعمال تعمل على تقديم حزمة من الخدمات للمشاريع وخاصة الصغيرة وهذه الخدمات لا تقدم إلا للأعضاء المنتسبين للحاضنة (يختلف الأمر حسب النظام الداخلي للحاضنة)،و الذين قاموا بتقديم طلبات من أجل الحصول على المساعدة من قبل هذه المؤسسات.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج

يبين المخطط الآتي مختلف تقسيمات الهياكل التي تحتويها مشتلة برج بوعريريج يتدرج ضمنها صاحب المشروع المحتضن للاستفادة من خدمات كل قسم:

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي لمشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج

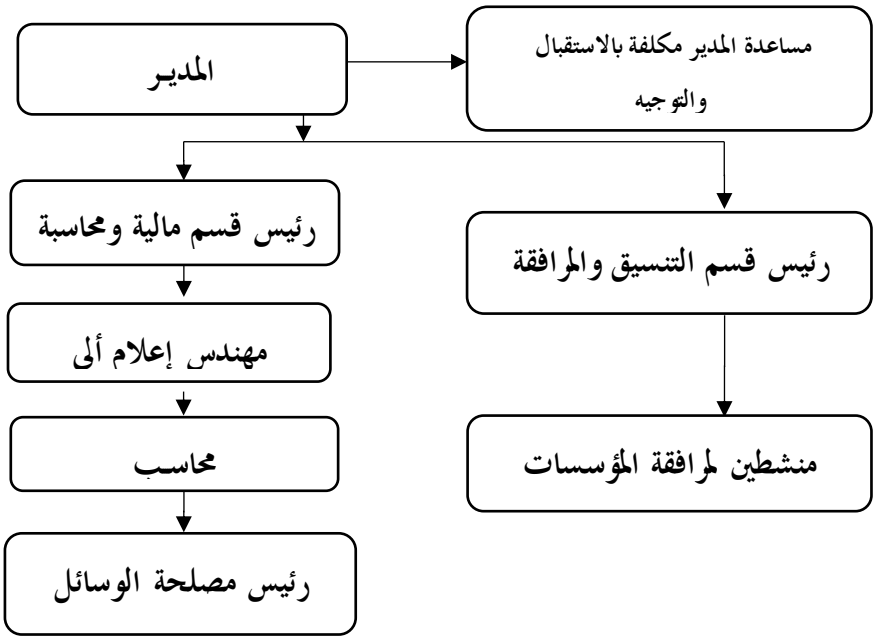

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج

يعتبر مدير المشتلة هو العماد الرئيسي للمشتلة الذي يكون مسئول عن إدارة الحاضنة، ويعمل رؤساء الأقسام على مساعدته في أداء المهام الخاصة بالمؤسسات المحتضنة وبنجاحها ويساعدهم في ذلك طاقم إداري، حيث يبلغ عدد العمال في الحاضنة 9 عمال، 3 إطارات إضافة إلى المدير ، 4 حراس، وعاملة نظافة.

وبالتالي فإن لكل جزء من الهيكل التنظيمي دوره في إنجاح المشتلة ومساعدة المشاريع المحتضنة ويمكن إجمال مهام مدير مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج فيما يلي:

- استقبال طلبات المنتسبين للمشتلة ودراستها؛
- المساعدة في إعداد الدورات التدريبية للمتمدرسين؛
- المساعدة في إعداد خطط العمل ودراسة الجدوى الاقتصادية؛
- القيام بمرافقة المشاريع المحتضنة في حال غياب المرافقة.

المطلب الثاني : شروط وإجراءات الانتساب وكيفية الالتحاق

إن حيازة المستثمر على فكرة مشروع استثماري لا تعني بالضرورة تلقيه الدعم من قبل الحاضنة فالمشاريع الاستثمارية المقدمة للحاضنة تخضع للانتقاء ويتم قبول المشاريع التي استوفت الشروط والانطلاق في مرحلة التدرج، وهذا ما سنراه في مطلبنا هذا.

الفرع الأول: شروط الانتساب

بعد تأسيس الحاضنة وتوفير المكان المناسب فإن طلبات الانتساب من قبل أصحاب المبادرات من الشباب الذين يحملون أفكار جديدة لتنفيذها تبدأ بالتوافد على الحاضنة، وتقوم لجنة مختصة بدراسة جميع الطلبات المقدمة إليها ومن ثم إصدار قرارها بشأن قبول أي نوع منها، ومن ثم تعمل على تقديم حزمة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات المحتضنة، خدمات إدارية استشارية مالية قانونية وغيرها من الخدمات والتي تقدم مقابل إيجار أو رسم احتضان، ويتم توقيع عقد بين المؤسسات والحاضنة يتضمن تعهدا من المؤسسات بدفع رسوم الاحتضان وإخلاء الحاضنة بعد فترة زمنية محددة، وهذا لكي يتاح للحاضنة استيعاب مؤسسات أخرى، بحيث تتعهد الحاضنة بتقديم كافة الوسائل اللازمة لدعم المشاريع الصغيرة، وفيما يخص معايير التحاق المشروعات بالحاضنات يمكن القول بأن أهم شروط الانتساب هو مدى احتياج المشروع للدعم من الحاضنة ويجب أن تكون تلك المشاريع مبنية على الأشخاص المؤهلين أصحاب الأفكار الجيدة والتي تساعده على النمو السريع و التخرج بأسرع وقت ممكن، وفيما يلي إجمال الشروط الواجب توفرها في هذه المؤسسات:

- أن يكون لدى الريادي فكرة مشروع واضحة وغير مبهمة ؛
- أن يكون المشروع يخدم المجتمع الذي يتم إنشائه فيه ويوفر فرص العمل للأفراد؛
- تشترط بعض الحاضنات في المتقدم أن يتوافر لديه التموين اللازم أو أن يكون لديه القدرة على توفير التمويل المطلوب؛
- أن يكون لدى المشروع قابلية للتوسع والنمو؛
- أن يتمتع المشروع المقدم للاحتضان بمعدل نمو سريع يسمح له بالتخرج خلال الفترة الزمنية المحددة له

الفرع الثاني :إجراءات الانتساب

إن إجراءات الانتساب تتمثل في مجموعة من الخطوات التي تنتهي بأحد الخيارات المتاحة والتي يبينها الشكل التالي:

الشكل رقم (04): إجراءات الانتساب للمشتلة

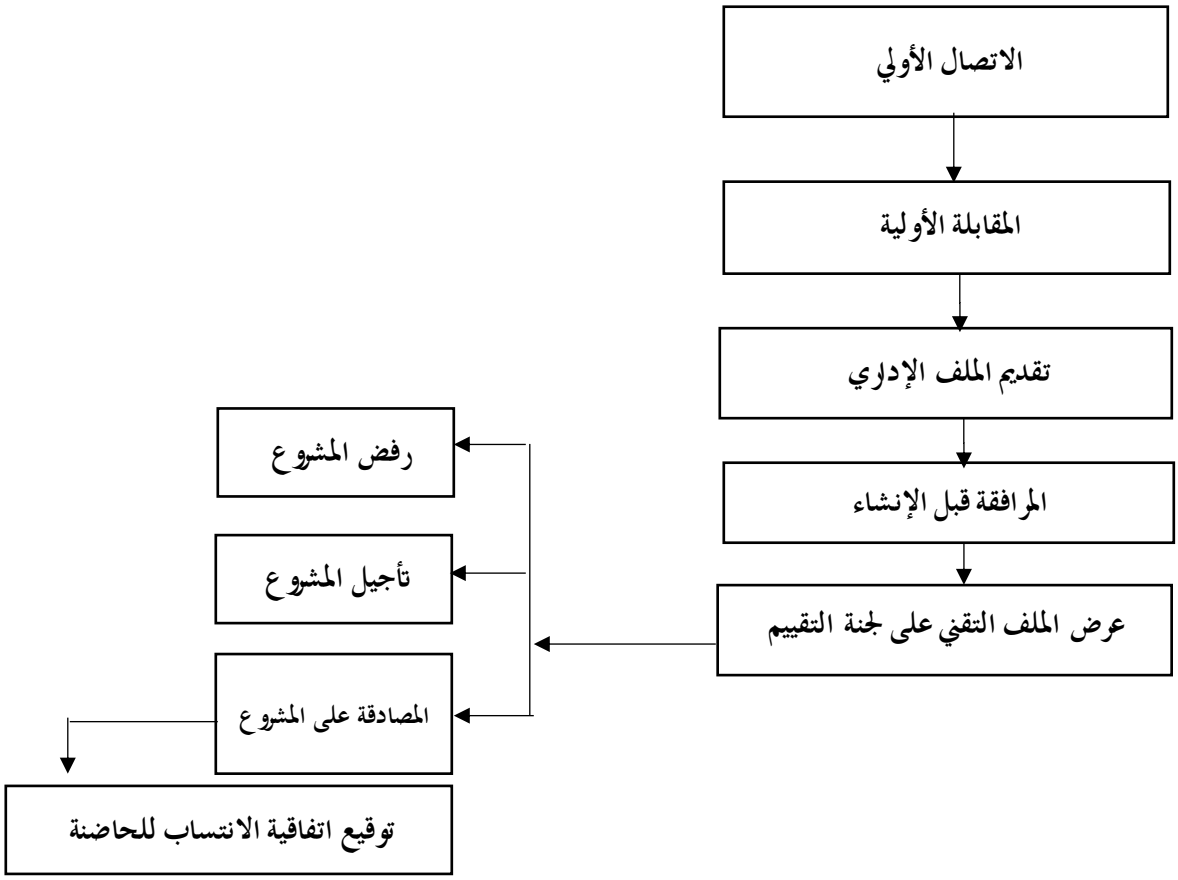

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج.

تهدف إجراءات الانتساب إلى اختيار المشروع الأمثل الذي يتم احتضانه وكذا معرفة مدى جدية صاحب المشروع في تجسيده له واتضاح الفكرة لديه من خلال التدرج في هاته الإجراءات.

- **الاتصال الأولي**: يقوم صاحب الفكرة بالاتصال بالحاضنة عن طريق الهاتف أو بزيارة ميدانية، ويقوم عون الاستقبال بتقديم معلومات حول الحاضنة وتبيان مدى دور الحاضنة في خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزويدها بالشروط الضرورية والواجبة للانتساب، كما يقوم بتقديم المطوية الخاصة بالحاضنة والتي تحتوي على مختلف الخدمات التي تقدمها الحاضنة؛
- **المقابلة الأولية**: تسمح الإدارة لصاحب المشروع بعرض فكرته وتزوده بشخص ليجري معه مقابلة أولية، يقوم من خلالها بالتعريف بنفسه وبفكرته لتتضح الفكرة عند الشخص الآخر ومدى قابلية الفكرة للتجسيد على أرض الواقع، وقدرتها على الاستمرار، وهنا يتم تحديد ما إذا كان المشروع يحتاج إلى الدعم من طرف الحاضنة؛
- **تقديم الملف الإداري**: حين يتم إقناع الإدارة بأن المشروع المطروح أمامهم بحاجة للدعم والاحتضان، يتم استدعاء صاحب المشروع مرفوقا بالملف الإداري المطلوب والمكون من الوثائق التالية:

– طلب خطي؛

-شهادة ميلاد أصلية (رقم 12)؛

-شهادة سكن؛

-نسخة من بطاقة التعريف مصادق عليها؛

-صورتان (2) شمسيتان حديثتان؛

- تصريح شرفي مصادق عليه يثبت بأن المعني لم يستفد من إجراء المساعدة على إنشاء مؤسسة؛

- تصريح شرفي من حامل المشروع يتعهد فيه بالمساهمة في تمويل مشروعه (الجزء الخاص به)؛

- دبلوم أو أي وثيقة أخرى تثبت مستوى التأهل المهني ذي العلاقة مع النشاط المزمع القيام به، صادرة من أي هيئة عمومية أو خاصة (شهادة أو بيان عمل، بيان تكوين إلخ...)؛

- بالإضافة إلى ملء بطاقة حامل المشروع التي تقدمها هيئة الاستقبال، وتحرير وصل إيداع الملف للمعني بالأمر، ثم يحدد له موعد مع المستشار المرافق وتقدم له وثيقة تحمل موعد إجراء المقابلة معه.

- **المرافقة قبل الإنشاء**: بعد انتهاء المقابلة الأولية، يتم تحديد عدة لقاءات حوالي مرة أو مرتين كل أسبوع لمدة ساعتين على مدار فترة زمنية تتراوح ما بين شهرين إلى 4 أشهر وكأقصى حد 6 أشهر وهذا حسب نوع واحتياجات المشروع، وتتم مساعدة المؤسسة المحتضنة على إعداد دراسات الجدوى وخطة العمل وتزويده بالمعلومات والاستشارات اللازمة للانطلاق في بدء تنفيذ المشروع؛

- **عرض الملف التقني على لجنة تقييم المشروع**: عند نهاية فترة مرافقة حامل المشروع، يوجه المستشار المرافق للجنة الاعتماد نسخة من الملفات التقنية، وكذا البطاقات التقنية لكل مشروع، وعليها أن توجه لكل أعضاء لجنة الاعتماد في ظرف لا يقل عن 48 ساعة (عمل) كل الملفات و المعلومات المتعلقة بالمشروع و حامله و ذلك قبل تاريخ الاجتماع ، ثم تجتمع لجنة الاعتماد عند الحاجة وعلى الأقل في ظرف لا يتعدى مرة واحدة كل 3 أشهر، كما يجب أن يبلغ أعضاء لجنة الاعتماد بخمسة عشر يوما قبل تاريخ الاجتماع،ويعلم المستشار المرافق صاحب المشروع بتاريخ وساعة اجتيازه أمام لجنة الاعتماد، وعلى مدير المشتلة السهر على إرسال الملفات والبطاقات التقنية للجنة الاعتماد مع مراعاة احترام الآجال بالاتفاق مع المستشار المرافق، ثم تتم دراسة ومراجعة الملف من طرف لجنة الاعتماد، وتقوم بتقرير جدوى وأهمية هذا المشروع على أساس السجل المرسل مسبقا إلى الأعضاء، والملف المقدم عليه أن يتضمن:

- الدراسة التقنية/الاقتصادية المرفقة بمجموع الوثائق المبررة؛

- المراجع المهنية لحامل المشروع ذو العلاقة مع النشاط المزمع القيام به و/أو بيان التصديق عن المكتسبات المهنية؛

كما تقوم اللجنة بالتحليل النقدي للمشروع والذي يهدف إلى:

- تحليل المركبات المختلفة لمشروع المؤسسة المقدمة من المنشئ؛

- كشف نقاط القوة والضعف للمشروع، ورؤية الفرص المتاحة للمشروع لمتابعة العملية.

ويتم طرح مجموعة من الأسئلة لمعرفة درجة الوعي لدى صاحب المشروع فيما يخص مشروعه، ويتم هنا التوصل إلى حالة من الحالات التالية:

-رفض المشروع، إذا لم تقبل اللجنة بهذا المشروع يتم تبليغ صاحبه بقرار الرفض من طرف مديرية المشتلة مع توضيح السبب.قد يلجأ صاحب المشروع إلى الطعن، وعليه أن يباشر في غضون 15 يوما التي تلي تاريخ التبليغ، وعلى حامل المشروع التوجه لرئيس لجنة الاعتماد لطعنه كتابيا مع رأي محفز من مستشاره؛

– تأجيل المشروع، يمكن للجنة الاعتماد أن تعمل على تأجيل المشروع عند ملاحظة وجود نقص في المعلومات أو في الوثائق الضرورية للمصادقة عليه، ثم تصدر بعض الانطباعات التحفظية والتي على المقاول رفعها قبل إعادة فحص ملفه؛

–المصادقة على المشروع، ينجر عن هذا إصدار بيان القبول بالإقامة (سنة متجددة لمرة واحدة) أو الحضانة لما بعد الإنشاء (2 إلى 3 أشهر) عندما يكون رأي لجنة الاعتماد بالموافقة.

– العناصر المشكلة لمحضر اجتماع لجنة الاعتماد: في نهاية كل اجتماع للجنة الاعتماد، يعد محضر اجتماع حسب النموذج المرفق وعند إعداده يوقع من طرف أعضاء لجنة الاعتماد، وعليه أن يرسل إلى مديرية المشتلة (المحضنة) لإعداد الأعمال التالية:

– بيان القبول في المحضنة أو الإقامة؛

– تبليغ بالرفض بخصوص المشاريع المرفوضة؛

– توقيع اتفاقية الانتساب للحاضنة: في حالة ما إذا تمت الموافقة على طلب الانتساب من طرف لجنة التقييم، يقوم مدير الحاضنة بتوقيع اتفاقية مع صاحب المؤسسة المحتضنة حسب النموذج المعمول به وعقد اتفاقية شغل بتأجير مؤقت (عقد الإيجار) مكاتب داخل المشتلة لحاملي المشاريع، ويقوم هذا الأخير بالالتزام بالنظام الداخلي في الحاضنة وكذا المحا فضة على الممتلكات الموضوعة تحت تصرفه.

الفرع الثالث: كيفية الالتحاق مشتلة المؤسسات

إن الالتحاق بمشتلة المؤسسات يخضع لمجموعة من الخطوات ضمن بروتوكول محدد والتي تتمثل في:

- إجراء مقابلة أولية مع المسؤول عن المحضنة؛
- إيداع ملف الترشح الذي يحمل معلومات عن المشروع وحامل المشروع ويمكن تحميله عبر الانترنت؛
- تقديم المشروع أمام لجنة الانتقاء؛
- الإيواء بالمحضنة بعد القبول من طرف لجنة الانتقاء.

المطلب الثالث: المهام و الخدمات التي تقدمها مشتلة المؤسسات و ابرز أهدافها

إن إنشاء مشتلة المؤسسات جاء تجسيدا لفكرة حاضنات الأعمال عموما فيمكن أن تقدم المشتلة كل الخدمات آو جزء منها وهذا ما سنتطرق إليه.

الفرع الأول: المهام والخدمات التي تقدمها مشتلة المؤسسات

تقدم مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج مجموعة من المهام التي تساهم في عملية تجسيد المشاريع الاستثمارية.

أولا– مهام المشتلة: تتمثل مختلف مهام المشتلة في النقاط التالية:

– خلق وظائف ومصادر للثروة؛

– الاستضافة والإيواء لفترات محدودة من الزمن؛

– إدارة وتوفير مكاتب للإيجار لحاملي المشاريع مجهزة بكل الوسائل الضرورية (هاتف، فاكس، الانترنت، الأثاث، مكتب، جهاز كمبيوتر .....)؛

– الاستشارة في الإجراءات القانونية، المالية، الجبائية، التجارية والتقنية بواسطة منشطين خبراء؛

– منح التكوين المتواصل؛

– تقدم نصائح للشباب.

ثانيا– خدمات المشتلة

إن خدمات مشتلة المؤسسات مرتكزة على تقديم جزئين أساسيين يحتاجهما أي مشروع استثماري تتمثل في :

1 – **التوطين:** هو عبارة عن توفير مقر إداري وتجاري لحاملي المشاريع والمؤسسات المنشأة حديثا لمدة محددة و ذلك لتوفير البيئة المناسبة لهم؛

2– المرافقة: هي مجموعة من الخدمات تقدمها المشتلة لحاملي المشاريع والمؤسسات المنشأة حديثا و تتمثل في:

– مجموعة النصائح المقدمة في الميادين الإدارية، القانونية، المحاسبية، التجارية قبل وبعد نشأة المؤسسة؛

– وضع تحت تصرفه مكتب مجهز مع تقديم خدمات تتمثل في : طبع وتوزيع المراسلات، فاكس، انترنت؛

– مساعدة هذه المؤسسات على مواجهة العوائق التي تواجهها؛

– دراسة واقتراح الوسائل الخاصة بترقية هذه المؤسسات؛

– تقديم دعم في تقنيات التسيير والإعلام خاصة في المرحلة الأولى؛

الفرع الثاني: أهداف مشتلة المؤسسات

تتمثل أهداف مشتلة المؤسسات في:

- تشجيع بعث المشاريع المبتكرة في مختلف المجالات؛
- مساعدة الطلبة والمتخرجين الجدد لإنجاز مشاريعهم؛
- بث ثقافة الانتساب للحساب الخاص ودفع روح الخلق والإبداع؛
- تشجيع القطاع المالي للاستثمار في الاقتصاد اللامادي؛
- تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي؛
- المشاركة في الحركة الاقتصادية؛
- تشجيع بعث المشاريع المبتكرة في مختلف المجالات؛
- تقديم الدعم لمنشئ المؤسسات الجدد؛
- ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة؛
- تشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل؛
- التحسيس بأهمية مشاتل المؤسسات؛
- التعريف بالأجهزة المانحة للقروض؛
- زيادة النسيج المؤسساتي على المستوى الولائي.[1]

[1] بناء على الوثائق المقدمة من قبل مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج.

المبحث الثاني: واقع مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج

بعد إدراكنا لأهمية المشاريع الاستثمارية سنحاول تسليط الضوء على عمل حاضنة الأعمال الملامسة لواقعنا وتأكيد فعاليتها وكذا مختلف هيئات التمويل الداعمة لها والدور الذي تلعبه في مساعدة المشاريع الاستثمارية وهذا ما سنراه من خلال مبحثنا.

المطلب الأول: مقارنة أهمية و أهداف الحاضنات مع مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج

مما تم عرضه تبين لنا أن أي مشروع استثماري يحتاج إلى حاضنات أعمال تقدم خدمات فنية واستشارية وتسويقية وتسهيلات وحزمة من الخدمات المختلفة.

هذا ما اتضح لنا من الأهمية البالغة لحاضنات الأعمال ودورها الفعال في إنشاء وتكوين مشاريع استثمارية ناجحة قد تكون مؤسسات مستقلةمستقبلا قادرة على تقديم خدمات ومنتجات، التي تحظى بالقبول من الفئة المستهدفة بعد أن كانت مجرد فكرة مشروع يصعب تجسيدها واقعيا.

هذا ما ارتأينا أن نوضحه من خلال مشتلة برج بوعريريج بمقارنتنا لها مع الأهداف والمهام التي تقوم بها حاضنة الأعمال، غير أننا وجدنا بأن مشتلة برج بوعريريج لا تقوم إطلاقا بمرافقة المشروع بعد تخرجه من المشتلة كما أنها تستهدف الفئة المثقفة أي حاملي الشهادات فقط، مما يجعل أصحاب الأفكار الاستثمارية مقصيين من الحاضنة و بعيدين كل البعد عن تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع من خلال الحاضنة وهذا مما يؤدي إلى تضييع فرصة إنشاء مشاريع جديدة بسبب أن صاحبها لا يملك شهادة!.

كما تسعى مشتلة برج بوعريريج إلى الاستفادة من الخبرات السابقة للمشاريع المتخرجة من أجل حل مشاكل المشاريع المحتضنة حديثا و تلبية احتياجاتها وأيضا إن حجم المشتلة بعدد مرافقيها المحدود نوعا ما لا تستطيع استيعاب قدر ممكن من المشاريع الاستثمارية، ووجود الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار داخل مقر مشتلة المؤسسات الأمر الذي يؤثر على القدرة الاستيعابية للمشتلة، من هنا نستنتج أن مشتلة برج بوعريريج لا تقوم بمهامها بشكل كامل ربما يرجع ذلك إلى نقص معرفة المجتمع بها وحتى طلبة الجامعة وهذا ما التمسناه شخصيا أو أن ذلك راجع إلى نقص الأفكار و المشاريع الاستثمارية المقدمة إليها أو أنها لا تحظى بالاهتمام الواسع من طرف الحكومة مما أدى إلى وجود هذه النقائص.

المطلب الثاني: إحصائيات المشاريع التي تم احتضانها في المشتلة

فيما بلي سيتم عرض المشاريع المحتضنة من قبل مشتلة المؤسسات وكذا نوعية الخدمات المقدمة لهاته المشاريع مع إبراز طبيعة أنشطتها.

الجدول رقم (2): إحصائيات المشاريع التي تم احتضانها في مشتلة برج بوعريريج

نوع المشروع	قطاع النشاط	العدد المتوقع من الوظائف	التمويل
تصنيع وتركيب الكهربائية	الصناعة الكهربائية	04	التمويل عن طريق ANSJ
التزجيج المزدوج	صناعة الزجاج	50	متابعة الخطوات الأولى للإنشاء
البيع عبر خط الانترنت	خدماتي	03	متابعة انطلاق النشاط
تصنيع الياجور	الصناعة	108	التمويل عن طريق CENP
تصنيع الورق المقوى	الصناعة	30	متابعة إطلاق النشاط
تصنيع مواد البناء	الصناعة	70	متابعة إطلاق النشاط
شركة سمارات بيزنيس	خدماتي	04	متابعة إطلاق النشاط
صناعة الحبر	صناعة كيميائية	22	مرافقة المشروع من أجل الحصول على عقار صناعي

المصدر:من إعداد الطلبة من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج

يوضح هذا الجدول عينة من المشاريع الاستثمارية المحتضنة وذلك من خلال الفترة المأخوذة كعينة للدراسة حسب القطاعات، ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن المشاريع الاستثمارية المبينة أعلاه قد استطاعت خلق مناصب عمل هذا مع الإشارة إلى القنوات التي تم عن طريقها الحصول على التمويل اللازم لانطلاق هذه المشاريع.

المطلب الثالث: مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المستحدثة لكل من CNAC،ANJEM،ANDE

يعد الهاجس الأكبر لأصحاب المشاريع الاستثمارية التمويل ونظرا لصعوبة الحصول عليه تم إحداث وتطوير هيئات وطنية مساعدة للحصول عليه وكذا تخفيف الضغط في القيام بهاته العملية ومن أهمها ما يلي:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANDE

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية كقناة داعمة لحاضنات الأعمال في جلب التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية

أولا– مفهوم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANDE

نشأت الوكالة سنة 1996 وباشرت نشاطها في سنة 1997، وقبل انتهاء هذه السنة تلقت الوكالة أكثر من 16961 طلب إنشاء ومنحت شهادة التأهيل لأكثر من 14918 مشروع، وهو ما يعني وجود فكرة وروح المقاولة والمبادرة لدى الشباب، حيث تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 1996/09/08، وفي سنة 2020 تم تغيير اسم الوكالة إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 2020/11/22، والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتغيير اسمها، والذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثانيا– مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANDE

إن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لا تقتصر في مهمتها على التمويل فقط بل لديها مهام تقوم بها بدرجة أهمية التمويل.

- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- التكفل بتسيير تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛
- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم؛
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار؛
- تشجيع كل أنشطة الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولي؛
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني التشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم؛
- تقديم الاستشارات ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب والتعبئة؛

- تقديم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.[1]
- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحدى النشاطات لصالح الشباب، واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به؛
- إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية، يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل الأولي لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.[2]

ثالثا– الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANDE

يبين الهيكل التالي الأقسام والمصالح التي تعنى بالمشاريع الاستثمارية والتي يتدرج فيها صاحب المشروع.

[1] بناء على الوثائق المقدمة من قبل مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج.

[2] الموقع الرسمي لوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية:
https://promoteur.anade.dz/?fbclid=IwAR35q04nF9dsWEqkAIh_XHSIrSswrJPDICrFiglA1Bz1wOLgdG4_5rCTdMg
09:00، 27/05/2022

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

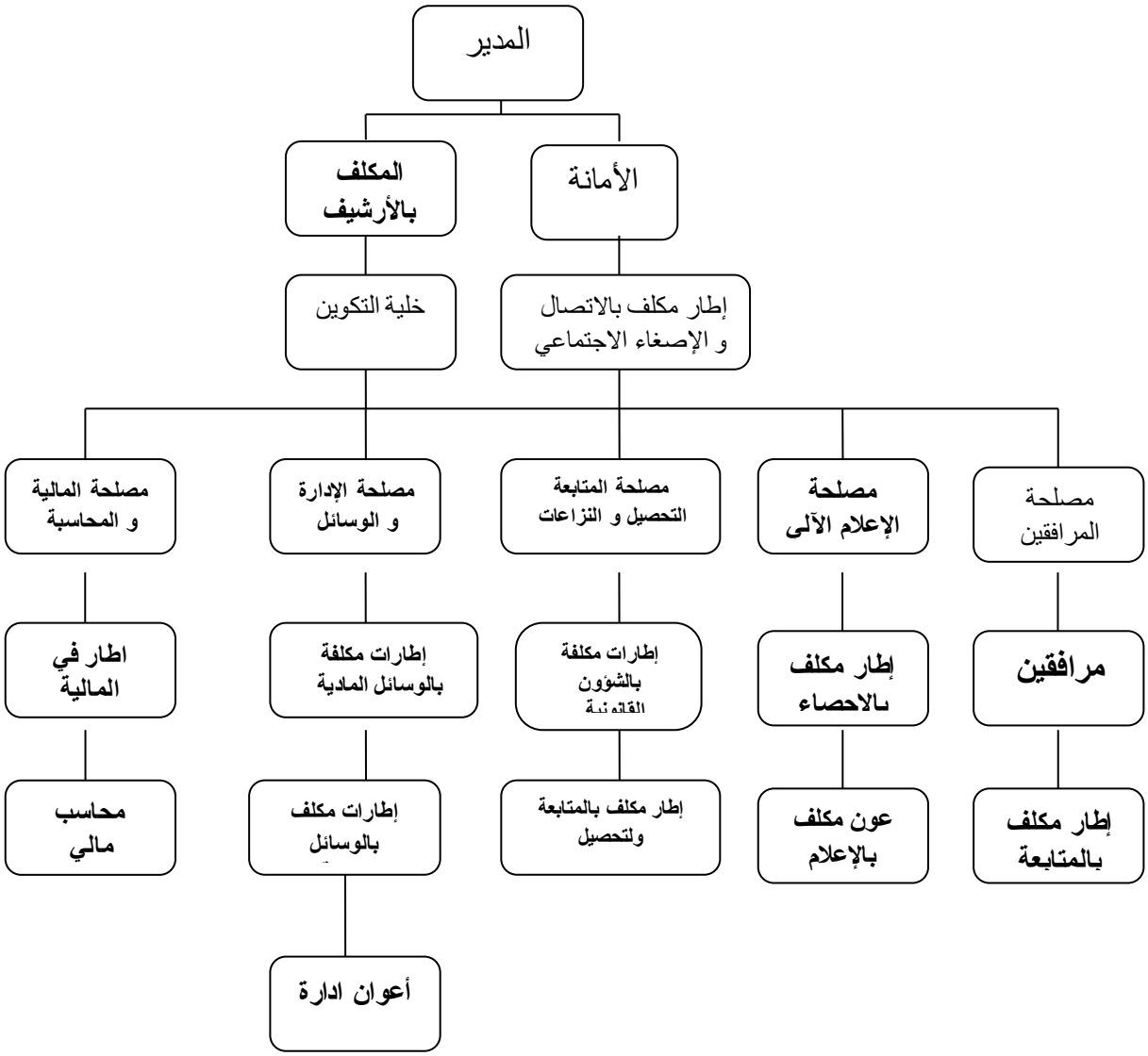

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج

رابعا– المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية ANDE

يبين الجدول الآتي المشاريع الاستثمارية الممولة و المناصب المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتيةمع نوعية التمويل المختار.

الجدول رقم (3): المشاريع الممولة و المناصب المستحدثة من 2009–2020

القطاع	عدد المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة	نوع التمويل	
			ثنائي	ثلاثي
الفلاحة والصيد البحري	832	2496	23	809
الحرف	865	2595	36	829
الاشغال العمومية	330	990	28	302
الري	17	51	01	16
صناعة	518	1554	23	495
المهن الحرة	113	339	43	70
الخدمات	1416	4248	104	1312
النقل	996	2988	49	947
العدد الإجمالي	5087	15261	307	4780

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية

يبن الجدول أعلاه عدد المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالإضافة إلى القطاعات التي شملت المشاريع وأنواع التمويل التي تمت في الفترة 2009–2020، كما نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستجدة معتبرة وهذا ما يثبت مدى فاعلية الخبرة في جلب التمويل للمشاريع الاستثمارية.

وتأكيدا لمدة نجاعة هذه الهيئة في دعم المشاريع الاستثمارية توضح لنا الأعمدة البيانية ذلك من خلال أنه حتى في حالة عدم استطاعة الوكالة تمويل المشروع فإنها تلجأ للوساطة مع البنوك لأجل جلب التمويل اللازم.

الشكل رقم (06): عدد المشاريع الممولة لدى ANDE مع نوعية التمويل الذي تم اختيار

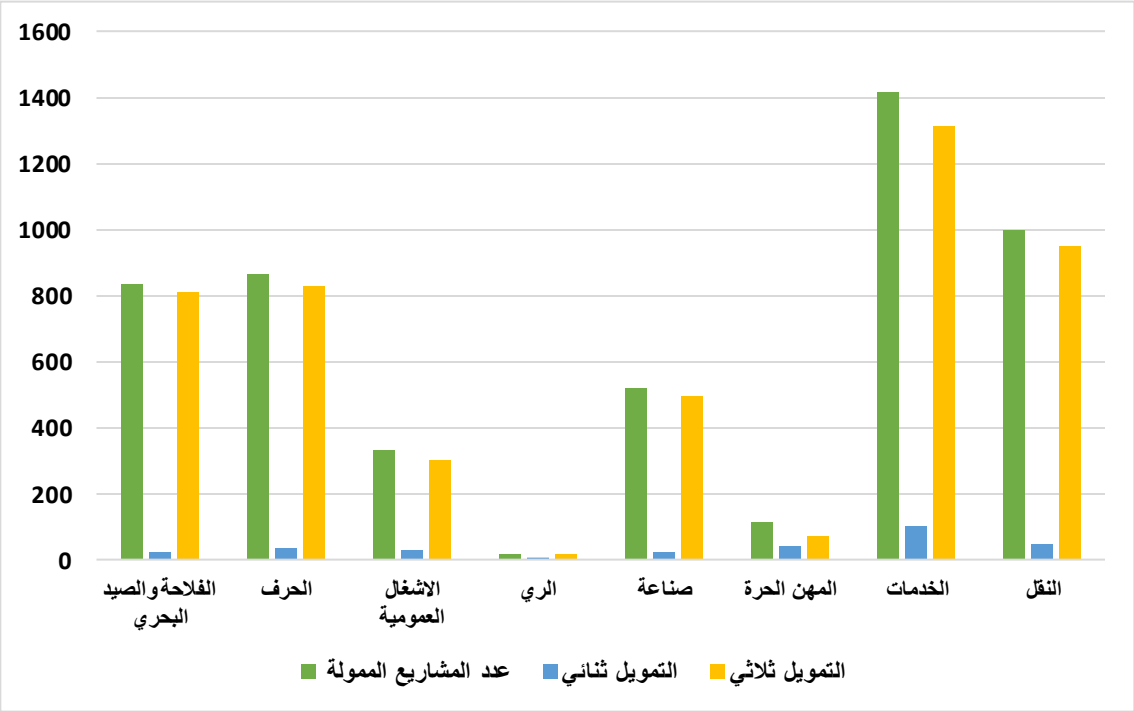

المصدر: من إعداد الطلبة

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANJEM

تأتي الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة كهيئة ثانية داعمة المشاريع الاستثمارية بدرجة أقل وهذا ما سنعرفه من خلال التعريف.

أولا– مفهوم الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANJEM

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي، ويمس شريحة لا بأس بها من السكان ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية والاقتصادية وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة.هدفه الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوعية الدعم الذي يقدمه ، لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على الاعتماد على النفس أي يعتمد على " المبادرة الذاتية" وعلى "روح المقاولة"، فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين الذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي.

ثانيا– أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANJEM

تسعى الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANJEMلتحقيق جملة الأهداف التالية:

- المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، و العمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفئات النسوية؛
- رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات المولدة للمداخيل والعمالة؛

- تنمية روح المقاولاتية لتحل محل والإتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة؛
- دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

ثالثا– مهام الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANJEM

إن مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مساعدات المشاريع الإستثمارية تلامس فئة معينة و التي تتمثل في المشاريع الاستثمارية التي تحتاج التمويل المحدود.

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- إبلاغ المستفيدين الذين قبلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة؛
- متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج؛
- الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع و تنفيذ مخطط التمويل ومتابعة؛تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛
- تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل؛
- تنظيم المعارض (معرض – بيع) جهوية ووطنية لمنتجات القرض المصغر؛
- التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز ؛[1]

[1]الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:
https://www.angem.dz/?fbclid=IwAR3C8c8Uv1388noKoPHFn3Bctzzc43eD5n8wtob_U0Ie8sZx6sFnG_NEZ8A
17:30، 27/05/2022.

رابعا– المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANJEM

يبين الجدول الأتي تقديما للمشاريع الاستثمارية الممولة من طرف هاته الهيئة كل حسب تخصصه

الجدول رقم (4): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة حسب قطاع النشاط وعدد المشاريع الممولة و المناصب المستحدثة

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	عدد المناصب المستحدثة
الحرف	352	528
الصناعة	355	533
الخدمات	298	447
الأشغال العمومية	198	297
الزراعة	136	204
التجارة	112	168
المجمـوع	**2177**	**1451**

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة

يتضح من خلال هذا الجدول مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في دعم المشاريع الاستثمارية وذلك في مساعدتها في الحصول على التمويل اللازم مما نتج عنه استحداث مناصب شغل جديدة وتم تجسيد هاته المعطيات كالأتي:

الشكل رقم (07): عدد المشاريع الممولة حسب كل قطاع

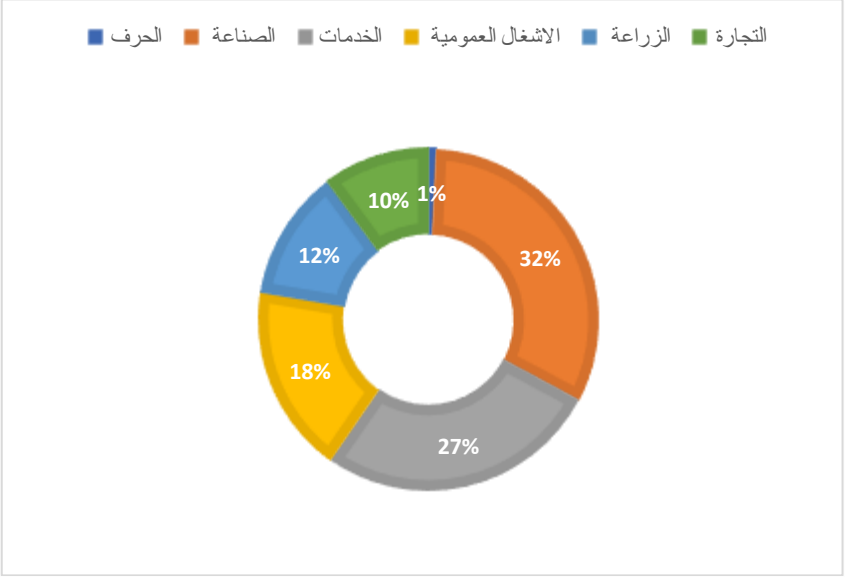

المصدر: من إعداد الطلبة.

يتضح من خلال هاته الدائرة حصة المشاريع الممولة من طرف هاته الوكالة حيث تتصدر المشاريع الاستثمارية الصناعية الجزء الأكبر من التمويل بفارق طفيف عن المشاريع التي تعنى بالحرف و الصناعات التقليدية.

أما بالنسبة للجدول التالي فيوضح جهات التمويل وعدد الملفات الموضوعة لديها و عدد الموافقات التي تم منحها من كل جهة تمويلية:

أما بالنسبة للجدول التالي فيوضح جهات التمويل وعدد الملفات الموضوعة لديها مع عدد الموافقات التي تم منحها من كل جهة تمويلية.

الجدول رقم (5): جهات التمويل وعدد الملفات الموضوعة لديها وعدد الموافقات التي تم منحها

البنوك	عدد الملفات الموضوعة لدى البنوك	عدد الموافقات
BADR	**301**	253
BDL	**652**	548
BEA	**553**	483
BNA	**499**	418
CPA	**602**	429

المصدر: من إعداد الطلبة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة

يتضح من خلال الجدول عدد المشاريع التي تم التوسط لها من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لدى مختلف البنوك المتعاقدة مع هاته الوكالة.

الشكل رقم (08): عدد الملفات الموضوعة لدى جهات التمويل وعدد الموافقات التي تم منحها من كل جهة تمويلية

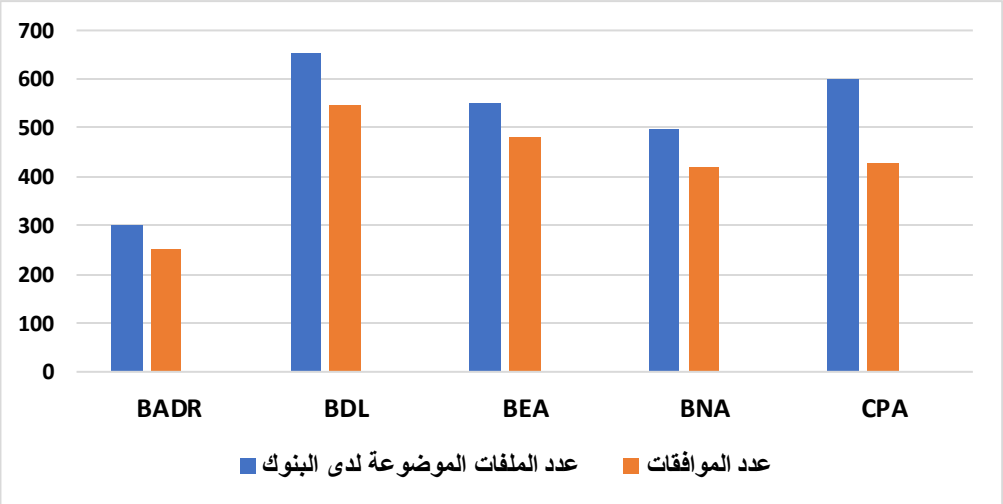

المصدر:من إعداد الطلبة.

قمنا بترجمة معطيات الجدول السابق إلى أعمدة بيانية تبرز عدد المشاريع التي تم تمويلها من طرف البنوك بعد دراسة البنك للملفات و أن عدد الملفات المرفوضة ضئيل مقارنة بالتي تم قبولها وهذا ما يثبت نجاعة الوكالة في عملية التوسط لدى البنوك من أجل الحصول على التمويل.

الفرع الثالث: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

بالرغم من تعدد مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة إلا أن له دورا محوريا في مساعدة المشاريع الاستثمارية للحصول على التمويل.

أولا– مفهوم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أسس الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 26 محرم 1415 الموافق ل 6 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومنذ تاريخ إنشاءه سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، عرف الصندوق في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة المخولة من طرف السلطات العمومية بما فيها النظام القانوني التعويضي عن البطالة ابتداء من سنة 1994.

ثانيا– مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

لقد عرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عدة مهام جديدة مسندة إليه من طرف السلطات العمومية والمتمثلة أساسا في:

- تمثلت أول مهمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي أوكلت إليه بمجرد إنشائه سنة 1994 في التأمين عن البطالة، والتي تقتضي دفع تعويض البطالة للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم؛
- أما المهمة الثانية فقد تمثلت في تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل (C- R- E) والتي تتمثل مهمتها في العمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل جديد وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية لذلك، والدعم الكفيل بمساعدتهم على تطوير قدراتهم في التعامل مع المواقف الصعبة وتنمية الثقة في النفس بالإضافة إلى تزويدهم بمختلف المهارات الضرورية في عملية البحث عن العمل؛
- كما كلف الصندوق أيضا بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل بها مراكز المساعدة على العمل الحر، هذا الإجراء يهدف أيضا إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال ولكن هذه المرة من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة وذلك بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين؛
- التكوين التحويلي والذي يسمح للبطالين المستفيدين باكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على تنمية قدراتهم للاندماج مجددا في الحياة العملية، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى (ثلاثة أشهر عموما) على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقدة مع الصندوق؛
- وفي إطار الحفاظ على مناصب الشغل المدفوعة الأجر وتفادي اللجوء إلى التسريحات لأسباب اقتصادية، كلف الصندوق انطلاقا من سنة 1998 بتبني برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات عن طريق العديد من الإجراءات نذكر من بينها:
  - تسهيل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي تم التأكد من جدواها؛
  - مساعدة المؤسسات على تبني الوسائل الحديثة في التسيير من خلال خدمات خبراء متخصصين في شتى المجالات كدراسة السوق، فرص الاستثمار ..... الخ؛

- المساهمة في تكوين المسيرين والعمال.[1]

ثالثا– المشاريع الممولة من طرف مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

يمثل الجدول الأتي عينة من المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة خلال الخمس سنوات الأخيرة حسب كل قطاع.

الجدول رقم (6): المشاريع الممولة من طرف CNAC خلال الفترة 2017-2021

المشاريع حسب القطاع	عدد المشاريع الممولة	قيمة التمويل	مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة	75	299 393 833،48	107
الحرف	35	96 705 953،64	73
الأشغال العمومية	9	58 900 517،89	28
الصناعة	51	370 807 142،93	131
الصيانة	5	12 506 726،11	7
الأعمال الحرة	17	80 259 754،24	21
الخدمات	20	110 431 675،54	35
المجموع	212	1 029 005 603،83	402

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يتضح من خلال الجدول عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب كل قطاع مع إبراز قيمة التمويل و مناصب الشغل المستحدثة التي نتجت من خلال هاته العملية حيث تمت ترجمة هاته المعطيات في دائرة نسبية كما هي موضحة.

[1] الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : https://www.cnac.dz

https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx.

29،14:00/05/2022

الشكل رقم (09): عدد المشاريع الممولة حسب كل قطاع

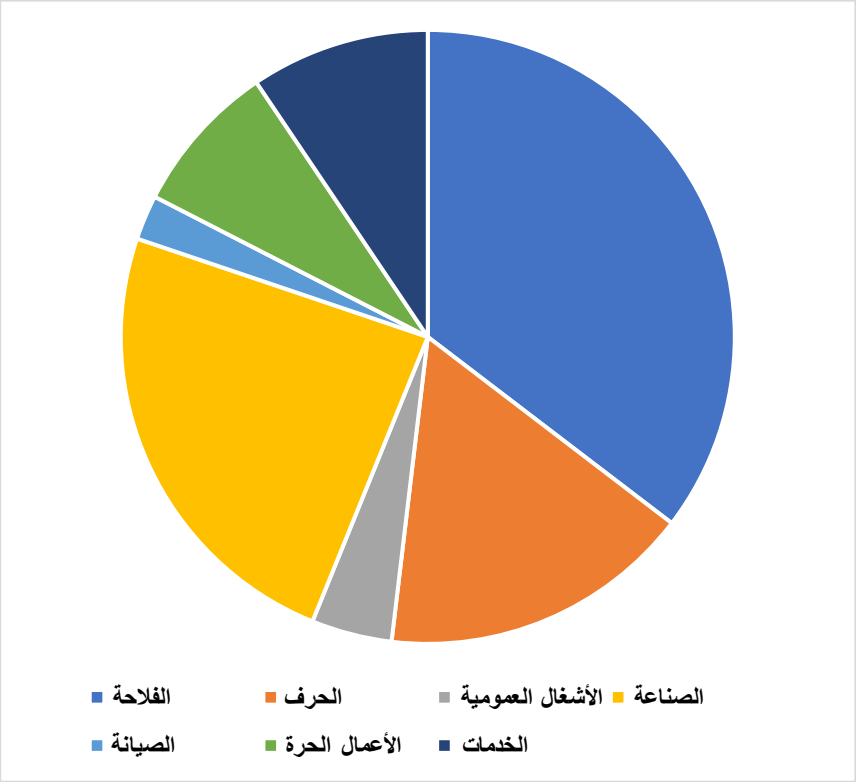

المصدر:من إعداد الطلبة

نلاحظ من خلال الشكل رقم 9 حصة كل قطاع من التمويل ويتصدر القطاع الفلاحي خلال هاته الفترة قائمة التمويلات المعلنة.

الخلاصة

تعتبر المشاريع الاستثمارية من أهم القطاعات في مختلف دول العالم نظرا لكونها من بين الاستراتيجيات التي تعتمد في إنعاش الاقتصاد الوطني، كما وجب التفريق بينها وبين الاستثمار وهذا ما حاولنا الوصول إليه، حيث أن المشاريع الاستثمارية لا تخلو كونها مقدمة للاستثمار وليست هي الاستثمار بذاته، غير أن هاته الأخيرة تعاني من عراقيل ومشاكل تحول دون انطلاقها وتطورها، وهنا يأتي دور حاضنات الأعمال كهيئة داعمة للمشاريع الاستثمارية من خلال آلية عملها الفعالة وتقديم لحزمة من الخدمات في مختلف مراحل تجسيد المشروع طبعا أثناء فترة احتضانه لتكون انطلاقته من طرفها قادرا على المنافسة في بيئة الأعمال ومواجهة المنافسة و بالنظر إلى واقع مشتلة المؤسسات لولاية برج بوعريريج مما تقدمه من دور فعال يجهله الكثير من حاملي الأفكار المشاريع الاستثمارية إلا أنها لا تزال بعيدة عن حاضنات الأعمال بالمطلق حيث تشوبها بعض النقائص عن كونها حاضنة أعمال بالمعنى الحرفي، بالإضافة إلى ذلك هناك هيئات أخرى تدعم المشاريع الاستثمارية خاصة من ناحية التمويل وهو الهاجس الأكبر لهاته الأخيرة وفي الأخير وجب إيجاد توليفة مناسبة بين هاته الهيئات وحاضنات الأعمال من أجل ضمان الدعم الأمثل للمشاريع الاستثمارية.

الخاتمة

الخـاتمـة

تلعب حاضنات الأعمال دور كبير وفعال في دعم المشاريع الاستثمارية حيث تعتبر هذه الأخيرة من بين القطاعات الداعمة لعجلة اقتصاد أي دولة في العالم ونظرا المشاكل والصعوبات التي يعاني منها أصحاب المشاريع الاستثمارية سواء من الوضع الاقتصادي للبلد أو حدة المنافسة بالنسبة للمشاريع حديثة النشأة وقلة الخبرة لدى المستثمرين وهذا ما يعكس الفرق بين فكرة مشروع استثماري وتجسيده على ارض الواقع كان لزاما من وجود آلية او منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل والإمكانات والخدمات التي تساهم في زيادة نسبة نجاح المشاريع الاستثمارية. وأمام الواقع المعاش لابد من الدولة توفير المناخ المناسب لنجاح المشاريع الاستثمارية بالأخص الدعم والتمويل اللازمين وسن قوانين خاصة بالاستثمار كقطاع مستقل لكسر جميع الحواجز انطلاقا من الإعفاءات والامتيازات وصولا إلى نزع الحواجز البيروقراطية والمحسوبية وهذا لن يتحقق الا من خلال سياسة اقتصادية واضحة.

اختبار الفرضيات

بعد دراسة موضوع هذا البحث و محاولة الإحاطة بمعظم جوانبه يكننا اختبار فرضياته:

- **الفرضية الأولى**: و التي تنص على أن المشاريع الاستثمارية فكرة مقترحة تخضع للتقييم الذي يعني احتمال الأخذ بها او رفضها مطلقا وهذه الفرضية صحيحة و هذا بعد دراستنا لمكانة المشاريع الاستثمارية حيث أن فكرة المشروع الاستثماري لا تعني بحد ذاتها الاستثمار و إنما هي جزء منه، كما تم تأكيد الميزات التي تتمتع بها هذه الأخيرة من خلق و تفعيل الموارد المالية و البشرية و احتواءها على أفكار جديدة؛
- **الفرضية الثانية**: مضمونها أن حاضنات الأعمال مؤسسة حكومية أو خاصة تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة و النصح للمشاريع الاستثمارية وهذه الفرضية تحققت وذلك بعد تعرضنا لمجموعة من التعاريف الخاصة بحاضنات الأعمال و أهدافها و أنواعها وأيضا دعمها للمشاريع الاستثمارية على عدة مراحل بتقديم حزمة من الخدمات و التي أثبتت فعاليتها في ذلك مما يزيد في حظوظ نجاح و استمرار المشاريع الاستثمارية؛
- الفرضية الثالثة: ومحتواها أن مشتلة المؤسسات تقدم مجموعة من الخدمات و التسهيلات للمشاريع المحتضنة لديها من أجل مساعدتها على التأقلم في بيئتها و المنافسة و تجاوز مرحلة الانطلاق ولقد تحققت نوعا ما إلا أنها ما زالت بعيدة عن ميدان حاضنات الأعمال و هذا راجع بالدرجة الأولى لغياب ثقافة الوعي بمثل هذه الآليات و نقصان الخبرات التنظيمية و التوجيهية التي تعمل على نشر مثل هذه الآليات.

نتائج البحث

من خلال ما سبق تبين لنا جليا دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الاستثمارية والمساهمة الكبيرة لها من خلال تقديم الخدمات الإدارية والفنية والمساعدة في الحصول على مصادر التمويل عن طريق الهيئات المختلفة بالإضافة إلى الاستشارات والمرافقة طيلة مدة الاحتضان وبذلك تصبح المشاريع الاستثمارية قادرة على مواجهة الواقع الاقتصادي منفردة نسبيا ويمكن تفصيل النتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

- المشاريع الاستثمارية وسيلة فعالة في دفع عجلة النمو الاقتصادي باعتبار أن اقتصاد دولتنا منكب على قطاع المحروقات فلم لا تكون المشاريع الاستثمارية حل من الحلول؛

- يمكن لحاضنات الأعمال القيام بدور حيوية وذلك بتقديمها حزمة من مختلف الخدمات من دراسة شاملة واستشارة وتوجيه ومرافقة المشاريع الاستثمارية وصولا إلى أن تصبح مؤسسات ناجحة؛
- تعمل حاضنات الأعمال على توجيه أصحاب المشاريع الاستثمارية إلى مصادر التمويل المناسبة لها؛
- للمشتلة توجهات مستقبلية لتنمية العلاقات بينها وبين الهيئات الداعمة المشاريع الاستثمارية المتمثلة في القنوات سالفة الذكر وذلك من أجل توفير التمويل الأمثل للمشاريع الاستثمارية؛
- أكثر خدمة تقدم من طرف المشتلة هي الخدمات الإدارية؛
- أن انخفاض الإمكانيات الفنية من طرف المشتلة ونقص المرافق لا ترقى بها إلى حاضنات الأعمال؛
- لا تغطي المشتلة جميع فئات المجتمع الحاملين لمختلف المشاريع الاستثمارية فهي تقتصر فقط على الطبقة المثقفة التي تتحضر بين الجامعات ومراكز البحث والتكوين؛
- المرافقة من طرف المشتلة تكون محدودة لمدة زمنية معينة ولا توجد بعد تخرج المشروب.

التوصيات والاقتراحات

بعد النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات كما يلي:

- وضع إستراتيجية واضحة تدعم المشاريع الاستثمارية وتدعيم حاضنات الأعمال بمختلف الهياكل اللازمة لتعزيز دورها
- تشجيع مختلف الفئات الحاملة للمشاريع الاستثمارية دون تخصيص؛
- توعية المستثمرين بالدور الفعال لحاضنات الأعمال عن طريق المدخرات والملتقيات والمطبوعات؛
- إنشاء مراكز تكوين إطارات وتقنيين للعمل في الحاضنات والاستفادة من الخبرات الموجودة؛
- وجوب التنسيق بين حاضنات الأعمال و مختلف الهيئات الداعمة للمشاريع الاستثمارية؛
- السعي لخلق بيئة اقتصادية لدعم حاملي المشاريع الاستثمارية؛
- ضرورة الاهتمام الفئة المهشمة التي لا تملك شهادة علمية سواء من الجامعة أو مراكز التكوين وإتاحة الفرصة لهم من أجل التحاقهم بحاضنات الأعمال دون هذا الشرط.
- إقامة حاضنات الأعمال داخل الجامعات ومراكز التكوين وتنشيط الأساتذة والطلبة على ابتكار مشاريع استثمارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الابراهمية الإسكندرية،عربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007؛

2- علاء عباس، د.محمد السلامى، **ريادة الأعمال والمشروعات الضغيرة**، دار التعليم الجامعي،مصر، الإسكندرية، مصر؛

3- محمد ساحل،**التقيم المالي للمشاريع الاستثمارية** ،عربية،الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي؛

4- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **ريادة الأعمال 2**،الجزء 2، كلية التجارة، القاهرة، مصر، سنة، 2020؛

5- علي يوسف، منذر مرهج، **الاجازة في تقانة المعلومات تقيم المشاريع و دراسة جدوى**،منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018؛

6- مصطفى يوسف كافي، **إدارة حاضنات الأعمال للمشاريع الصغيرة**، دار البصائر للنشر والتوزيع.

ثانيا: المذكرات

1- أحمد بن قطاف، **مدى فعالية حاضنات الأعمال في الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تحت إشراف حسين رحيم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر؛

2- بن عميروش مديحة، **اختيار وتقييم المشاريع الاستثمارية منهجية التحليل المتعدد المعايير**، مذكرة التخرج لنيل شهادة المجاستير في العلوم التسيير تخصص إدارة مالية، الشعبة علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2014-2015؛

3- بن مسعود نصر الدين، **دراسة وتقيم المشاريع الاستثمارية مع دراسة حالة شركة الاسمنت ببني صافS.CI.BS**، مذكرة التخرج لنيل شهادة المجاستير في العلوم الاقتصادية، تحت اشراف د.بطاهر سمير، تخصص بحوث عمليات و تسيير المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر 2009-2010؛

4- تطاوي علي، وآخرون، **تقيم فعالية الربحية التجارية للمشروع الاستثماري بمعيارVAN دراسة حالة مؤسسة MA.S.I.T أدرار**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص مالية و بنوك، شعبة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية ادرار، الجزائر، 2014-2015؛

5- جلول محمد، **تقنيات اختيار المشاريع الاستثمارية في ظل المخاطرة-دراسة حالة بنك التنمية المحليةBDL-**، مذكرة التخرج لنيل شهادة المجاستير في العلوم الاقتصادية، تحت اشراف د. بوبكر محمد،تخصص مالية نقود وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2015-2016؛

6- حنيني مروان،بومدين عبد الرحمان، **دور معاير التقييم في اتخاذ القرار الاستثماري**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، 2019-2020؛

7- زنزان عبد الحق.بن سالم أيوب، **التحفيزات الجبائية للمشاريع الاستثمارية الموجهة للشباب–دراسة حالة من خلالالوكالات الوطنية الداعمة للمشاريع الاستثمارية بولاية برج وعريريج الجزائر للفترة (2010–2017)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي طور الثاني في ميدان علوم اقتصادية و علوم التسيير وعلوم تجارية فرع علوم محاسبية تخصص مالية ومحاسبة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، 2018/2017؛

8- سفيان فنيط، **التقيم الاقتصادي لمشروع كهربة السكة الحديدية لضواحي الجزائر العاصمة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في –علوم التسيير– تخصص تسير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2005؛

9- شريري إكرام، هميسي سليمة، **قرض الايجار كاستراتجية لتمويل المشاريع الاستثمارية–دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية (ل.م.د)، تخصص مالية المؤسسة، فرع علوم مالية ومحاسبية، قسم علوم التسيير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2019-2018؛

10-مكرروقراس زكرياء، **الوساطة المالية كاداة لتمويل المشاريع الاستثمارية بنك التنمية المحلية BDL ولاية مستغانم**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص مالية النقود وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2015-2014؛

11-ميسون محمد القواسمة، **واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، تحت اشراف د. عبد الفتاح أبو شكر،قسم إدارة الأعمال، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي،جامعة الخليل، فلسطين، 2010.

ثالث: ملتقيات

1- مفيد عبد اللاوي، **حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة**، جامعة فارس يحي بالتعاون مع مخبر التنمية المحلية المستدامة يومي 4 و5 ديسمبر 2013.

رابعا: الوثائـق

1- وثائق مقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛

2- وثائق مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة؛

3- وثائق مقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية؛

4- وثائق مقدمة من قبل مشتلة المؤسسات لبرج بوعريريج؛

خامسا: المواقع الكترونية

1- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة : https://www.cnac.dz
https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx

2- الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية:

https://promoteur.anade.dz/?fbclid=IwAR35q04nF9dsWEqkAIh_XHSIrSswrJPDICrFiglA1Bz1wOLgdG4_5rCTdMg

3- الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

https://www.angem.dz/?fbclid=IwAR3C8c8Uv1388noKoPHFn3Bctzzc43eD5n8wtob_U0Ie8sZx6sFnG_NEZ8A

الملاحق

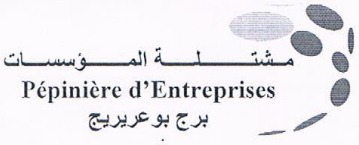

الجمهورية الجزائرية الديموقرطية الشعبية
وزارة الصناعة

Présentation de la pépinière d'entreprises dénommée incubateur

Identification :

La pépinière d'entreprises dénommée incubateur est un établissement public à caractère industriel est commercial crée par décret exécutif n°03-78 du 25 février 2003
C'et une structure d'accueil, d'hébergement d'accompagnement et d'appui aux porteurs de projets et créateurs d'entreprises
La pépinière d'entreprises a été conçu pour être un lieu de recherche, de formation, d'affaires permettant aux locataires et à ceux qui le fréquentent d'avoir un espace d'échanges permettant de créer une synergie entre chercheurs, chefs d'entreprises et porteurs de projets.

Rôle est mission de la pépinière dénommée incubateur d'entreprises

L'un des objectifs de la pépinière d'entreprises est d'encourager la création de nouvelles entreprises spécialisées dans le domaine des TIC.

Les missions de la pépinière d'entreprises :
1- Favoriser l'émergence et la concrétisation de projets de création d'entreprises innovantes
2- Aaccueillir des projets issus des laboratoires de recherche publique, mais également selon différents critères, des projets innovants issus du monde économique.
3-L'incubateur d'entreprises propose des locaux, un accompagnement, et de prestations telles qu'une étude de marché étude de faisabilité .....
4-L'incubateur peut apporter un appui en termes d'hébergement, de conseil lors des premières étapes de la vie de l'entreprise.
5-La pépinière d'entreprises s'adresse à des sociétés très jeunes ou encore en création, et leur propose un ensemble de services adaptés aux besoins.
6- assurer la réalisation des projets à la mobilisation d'experts/consultants nationaux et , de partenaires financiers et des acteurs algériens publics et privés indispensables à la réalisation de ces projets

7-La pépinière offre des prestations à des partages aux créateurs d'entreprises et porteurs de projets
Les porteurs de projets bénéficient d'accompagnement à tous les niveaux jusqu'à la phase de démarrage

L'hébergement consiste en la mise à disposition de bureaux équipés (téléphone, fax, internet , secrétariat , documentation ....
Pendant 02 années

La pépinière conseille les porteurs de projets en terme de :
Elaboration de plan d'affaires (étude technique et économique)
Consultation juridique, comptable, fiscale, bancaire commerciale et marketing
Formation des modules ou cycle de formation peuvent être dispensés aux créateurs d'entreprises autant que de besoin

Les objectifs de la pépinière :
- Développer une synergie avec l'environnement de l'entreprenariat
- Participer au développent des projets innovants dans le domaine des technologies
- Pérenniser les entreprises accompagnées
- Aider les entreprises a mieux se structurer
- Devenir un élément stratégique de développement économique au niveau local

L'admission de tout les porteurs de projets ou créateur d'entreprise obéit a une sélection préalable du comité d'agrément qui valide la faisabilité du projet, étude technico économique ainsi la rentabilité et la pérennité de projet .

Adresse :Coopérative ENASR(POS2) B BArréridj
Tél : 035 60 73 19 –Fax : 035 60 73 20 - email : pepinière34000@yahoo.fr

s\ds

Liste des entreprises hebergées au sein de la pépinière de B B A

Dénomination de l'entreprise	Diplôme obtenu	Domaine d'activité	Nombre d'emplois prévu	Etat d'avancement du projet
développement des logiciels éducatifs	ingénieur en électronique	service	06	Démarche auprès l'ANVREDET pour validation du brevet
entreprise briqueterie a 30 Km du BBA	niveau seconde	Industrie	108	Financement accordé par la CNEP banque reste problème autorisation service des mines
entreprise baata farid	licence en droit	ETP	06	En cours de résolution avec l'expert projet financé par la CNAC marche auprès le CALPIREF pour bénéficier d'une assiette de terrain
Entreprose BOURAHLI Walid	licence les affaires étrangères	service	06	Projet financé par l'ANSEJ
Enyrreprise DEHAMENA Oussama	licence gestion	services	06	Projet financé par l'ANSEJ
Eurl jit innovation	ingénieur en informatique	service électricité industrielle	04	Lancement d'activité
Sarl BRAHIMI Fares	ts eletricité	industrie electronique	04	Lancement d'activité
Sal TICO EMBALLAGE	Ingénieur de prodduction	industrie carton	30	Dossier deposé au niveau du calpiref
Eurl MY BODY	Licence francais	service	03	Lancement d'activé
Entreprise BELHADJ Rafik	Master audit	service	04	Lancement d'activé

Remarque importante : tous les porteurs de projets ont été hébergés dans l'attente d'une régularisation par le comité d'agrément.

الملاحق

Rapport d'activités réalisées durant le mois de novembre 2012 par la pépinière de B B A

Dénomination de l'entreprise	Diplôme obtenu	Domaine d'activité	Nombre d'emplois prévu	Etat d'avancement du projet
1/ fabrication de la lampe d'éclairage économique	DEUA en génie mécanique	Industrie : énergie	30	Assiette foncière accordée, démarches auprès la direction de l'environnement
2/ patinoire sur glace	Ingénieur en génie civil	service	50	-l'acte de concession retiré le 14/06/2012 au niveau des domaines - début des travaux de terrassement
3/Fabrication de tubes, kits d'irrigation, pivots d'irrigation, serres tunnels et serres multi-chapelle (Mr BELAZZOUG S.edinne	t/s en mécanique roulant	Industrie	50	Démarche pour l'assiette foncière en cours
4/ développement des logiciels éducatifs	ingénieur en électronique	N.T.I.C	04	Démarche auprès l'ANVREDET pour validation du brevet
5/ entreprise briqueterie a 30 Km du BBA	niveau seconde	industrie	108	Financement accordé par la CNEP banque reste problème autorisation service des mines en cours de résolution avec l'expert
6/ société de communication	ingénieurs en informatique	services	06	Dossier déposé auprès l'ANSEJ pour le financement
7/ fabrication d'articles en polystyrène	2ème année chimie industrielle	industrie	22	Démarche auprès le CALPIREF pour bénéficier d'une assiette de terrain
08/ conception et montage des armoires de groupe électriques	T/S en électricité industrielle	électricité industrielle	04	Projet financé par l'ANSEJ
09/ société de communication	ingénieur en informatique	service	06	Convention signée a partir du mois de décembre

الملاحق

2/EMPLOI CREES DANS LE CADRE DU MICRO CREDIT ET DE LA MICRO ENTREPRISE

A/-EMPLOI CREES DANS LE CADRE DU MICRO CREDIT ET DE LA MICRO ENTREPRISE

	BILAN du 2005 au 2021 prg projet d'un montant 1000000 DA
Nombre de dossiers déposés	4259
Nombre de dossiers acceptés	3609
Nombre de projet fiancés	1451
Nombre de projet mise en exploitation	1012
Nombre d'emploi crées	2177

B- REPARTITION DES DOSSIERS FINANCES PAR SECTEUR D'ACTIVITES

Secteur d'activité	Nombre de projets financés	Nombre d'emploi crées
ARTISANAT	352	528
INDUSTRIE	355	533
SERVICE	298	447
BTPH	198	297
AGRICULTURE	136	204
commerce	112	168
TOTAL	1451	2177

C-Situation des financements bancaires

BANQUE	Nombre de dossiers déposes auprés des banques	Nombre d'accords notifies par banque
BADR	301	253
BDL	654	548
BEA	553	483
BNA	499	418
CPA	602	429
AUTRES	/	/
TOTAL	2609	2131

D- NOMBRE DES PROJETS FINANCES PAR TYPE

	ANSEJ	CNAC	ANGEM
Financement triangulaire			1451
financement MIXTE			/*

E- NOMBRE DES PROJETS FINANCES PAR NIVEAU DE FINANCEMENT

	ANSEJ	CNAC	ANGEM
MOINS DE 5 000 000			1451
DE 5 000 001 à 10 000 000			/

F-PROJETS FINANCES PAR NIVEAU D'INSTRUCTION ET GENRE

	Nombre Total	dont femme	dont handicapes
Sans qualification	279	105	8
niveaux formation professionnelle	201	201	/
formation universitaire	39	39	/
TOTAL	519	345	8

G-Situation des PNR supplementaires

TYPE	Dossiers déposés	dossiers acceptés	projet financés
CABINETS GROUPES			
LOYERS			
VEHICULES ATELIERS			
TOTAL			

Wilaya : Bordj Bou Arreridj Secteur du travail,de L'Emploi et de la Securité Sociale

Dispositif relatif au micro investissement :ANGEM

Agence BBA	Nombre de dossiers déposés	Nombre de dossiers valides	Nombre de dossiers ayant reçu l'accord bancaire	Nombre de dossiers financés	Nombre d'emploi correspon-dants
secteur d'agriculture	49	91	17	54	62
secteur de la peche	00	00	00	00	00
secteur des travaux publique	10	33	09	13	16
secteur de l'hydraulique	00	00	00	00	00
secteur de l'idustrie de transformation	181	320	14	273	278
secteur de service	26	36	09	26	32
autres secteur	0	00	00	00	00
secteur de commerce	20	46	30	20	30
secteur d'artisanat	40	55	12	38	42
TOTAL	326	581	91	424	460

NB : 255 dossiers déposés en 2015 ont été validés en 2016